تطوير Tatweer

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

العدد ٧٧ | رمضان ١٤٣٨هـ

تدشين متنزه مطلات بحيرة نمار

افتتاح مشاريع التأهيل البيئي لأودية أوبير والمهدية والبطحاء

مخطط شامل لتحقيق مفهوم "الرياض.. مدينة ذكية"

استطلاع رضا السكان عن جودة الحياة في مدينة الرياض

دليل إرشادي للتصميم العمراني في محاور النقل العام بمدينة الرياض

١٣٧١هـ

مطار الرياض القديم

طريق الملك عبدالله

المحتويات

تطوير Tatweer

العدد ٧٧ رمضان ١٤٣٨هـ

مجلة فصلية متخصصة تصدر عن

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

صاحب السمو الملكي
الأمير فيصل بن بندر بن عبد العزيز

عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة

المهندس إبراهيم بن محمد السلطان

المراسلات بإسم
نائب رئيس المركز للدراسات والتخطيط
المشرف العام على المجلة
ص.ب: ٩٤٥٠١ الرياض ١١٦١٤
بريد إلكتروني: tatweermag@ada.gov.sa

رقم الإيداع ١٤/٠١٢٤ ردمك ١٣١٩-٧٠٩
ISS ١٣١٩-٧٠٩

يسمح بإعادة النشر مع الإشارة للمصدر

٤ بيئة

تدشين متنزه مطلات بحيرة نمار ومشاريع التأهيل البيئي لأودية أوبير والمهدية والبطحاء

١٦ دراسات

دراسة لاستطلاع رضا السكان عن جودة الحياة في مدينة الرياض

٢٠ أخبار

الأمير محمد بن عبدالرحمن يستعرض برامج ومشاريع هيئة تطوير الرياض

٢٢ تقنية

مخطط شامل لتحقيق مفهوم "الرياض.. مدينة ذكية"

٤٠ نقل عام

إنجاز ٥٤٪ من أعمال مشروع قطار الرياض

٤٦ إصدارات

دليل إرشادي للتصميم العمراني في محاور النقل العام بمدينة الرياض

المخطط الشامل لتحقيق مفهوم "الرياض.. مدينة ذكية"

تسعى العديد من مدن العالم، إلى تطبيق مفهوم المدينة الذكية، بهدف رفع مستوى جودة حياة سكانها، وزيادة كفاءة خدماتها واستدامتها، وتحفيز نمو قطاعها الخاص، وتحسين جاذبيتها الاستثمارية، وخلق المزيد من فرص العمل لمواطنيها، وتنشيط الحركة السياحة والثقافية، ذلك من خلال توسيع نطاق استخدام الحلول التقنية لنظم المعلومات والاتصالات في مختلف جوانب الحياة في المدن، بما يساهم في تيسير حياة السكان اليومية، ورفع مستوى جودة الخدمات في مختلف القطاعات، وترشيد استهلاك الموارد المتاحة، وتيسير تبادل البيانات والمعلومات.

وعلى ضوء ذلك، وفي ظل جاهزية واستعداد مدينة الرياض لتوظيف الحلول التقنية في مختلف خدماتها ومرافقها وأنشطتها الحكومية منها والخاصة، أعدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، بالتعاون مع الجهات المعنية، مخططاً شاملاً يهدف إلى تحويل مدينة الرياض إلى مدينة ذكية، يشتمل على دراسة لمقومات المدينة وقدراتها، ويستلهم أفضل التجارب والتطبيقات الناجحة التي شهدتها مدن العالم في هذا المجال، ويرتكز على تحقيق أحد عناصر الرؤية المستقبلية لـ "المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض" الذي تضمن: تحويل مدينة الرياض إلى مركز إشعاع ثقافي وعلمي رائد، ومركز للمعرفة في الأبحاث العلمية والتقنية".

وبمشيئة الله، ستساهم خطة العمل المقترحة التي وضعها المخطط، والتي تشتمل على أكثر من ١٠٠ مبادرة وخدمة مقترحة، تشارك في تنفيذها جميع الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص، في تطبيق مفهوم المدينة الذكية في مختلف القطاعات الحيوية في المدينة، بما يحقق تطلعات سكانها في هذا الجانب، وينسجم مع توجهات (رؤية المملكة ٢٠٣٠) بتصنيف ٣ مدن سعودية بين أفضل ١٠٠ مدينة في العالم، تكون على رأسها مدينة الرياض، والتي يُعدّ تطبيق مفهوم "المدينة الذكية" أحد أُسس هذا التصنيف، وأحد متطلباته الأساسية.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

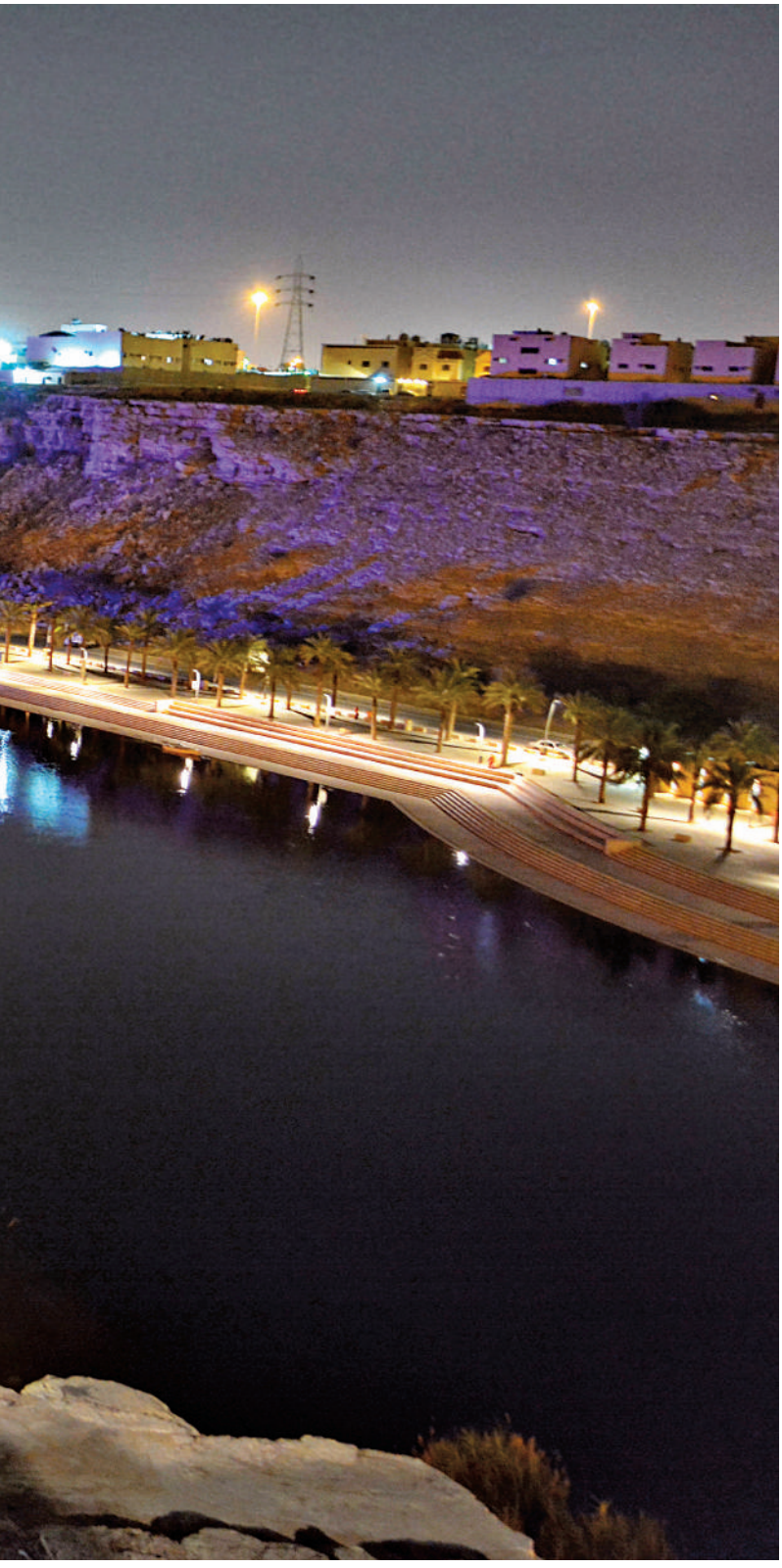

الأمير فيصل بن بندر يدعو
المتنزهين إلى المحافظة
على المواقع البيئية والترفيهية

تدشين متنزه مطلات بحيرة نمار ومشاريع التأهيل البيئي لأودية أوبير والمهدية والبطحاء

امتداداً لمشاريع التأهيل البيئي في وادي حنيفة وروافده، التي تقوم عليها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، افتتح صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز نائب رئيس الهيئة، مساء الإثنين ١٩ شعبان ١٤٣٨هـ، أربعة مشاريع بيئية وترويحية أنهت الهيئة العليا تنفيذها في جنوب مدينة الرياض، شملت كلاً من: مشروع تطوير المنطقة المطلة على بحيرة سد نمار، ومشروع التأهيل البيئي لوادي أوبير، ومشروع التأهيل البيئي لوادي المهدية، ومشروع التأهيل البيئي لوادي البطحاء، وذلك ضمن مشاريع التأهيل البيئي في الأودية الرافدة لوادي حنيفة.

تنطلق مشاريع التأهيل البيئي في وادي حنيفة وروافده، من الأهمية الكبيرة والقيمة الإستراتيجية للوادي، حيث ساهمت هذه المشاريع بفضل الله، في إعادة الوادي وروافده إلى وضعها الطبيعي كمصرف لمياه الأمطار والسيول، وجعل بيئتها خالية من الملوثات, وإعادة تنسيق المرافق والخدمات القائمة بما يتناسب مع بيئتها الطبيعية، إضافة إلى إيجاد مصدر استراتيجي للمياه المنقّاة للاستخدامات الزراعية والصناعية، وتحويل الوادي وروافده إلى أكبر متنزه طبيعي يحيط بمعظم أحياء المدينة وضواحيها، ومنطقة جذب واعدة بالفرص الاستثمارية في قطاعات الزراعة والسياحة والترفيه.

وعبّر صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، خلال تدشينه مشروع تطوير المنطقة المطلة على بحيرة سد نمار، ومشاريع التأهيل البيئي لكل من أودية أوبير، والمهدية، والبطحاء، عن خالص شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أيده الله، عندما أطلق أعمال تطوير وتأهيل وادي حنيفة، حتى أصبح علامة بارزة للوطن عامة ولمدينة الرياض خاصة. وأشار سموّه، إلى تواصل العمل في تطوير بقية روافد الوادي وفق أعلى المعايير البيئية، منوهاً بأن هذه المشاريع ستحتضن العديد من الفرص الاستثمارية الجذابة أمام القطاع الخاص، ودعا زوار المتنزه، إلى المحافظة على هذه المواقع البيئية والترفيهية، ورفع شعار: استمتع، استفد وحافظ".

متنزه مطلات بحيرة نمار

تبلغ مساحة متنزه مطلات سد نمار، ٢٦٠ ألف متر مربع، ويشتمل المتنزه على مجموعة من التجهيزات والمرافق والخدمات، تتمثل في تنفيذ طريق بطول ٢,٥ كيلو متر، وإنشاء مواقف للسيارات تتسع لـ ٥٠٠ سيارة، ورصف ممرات المشاة بطول أربعة كيلومتر، إلى جانب تجهيز الموقع بـ ١٤٠ جلسة للمتنزهين، وإنشاء أربع ساحات لممارسة الرياضات المختلفة، وتجهيز منطقتين للألعاب الأطفال، وتنفيذ أربع دورات للمياه، إضافة إلى أعمال الإنارة، وتنسيق المواقع والتشجير بأكثر من ٥٠٠٠ شجرة.

كما أقيم ضمن المشروع شلال للمياه تصب مياهه من أعالي الوادي نحو بحيرة سد نمار بسعة مياه تبلغ ٤٠٠ لتراً في الثانية.

مشروع تأهيل وادي أوبير

اشتمل مشروع التأهيل البيئي لوادي المهدية الذي يقع في الجزء الغربي من مدينة الرياض، على تنفيذ طريق محلي بطول خمسة كيلومترات، وإنشاء ١٣٥ موقفاً للسيارات، وممرات للمشاة بطول ١,٢ كيلومتر، وزراعة الموقع بـ ٤٠٠٠ شجرة إضافة إلى أعمال الإنارة والتنسيق.

مشروع تأهيل وادي المهدية

تضمن مشروع التأهيل البيئي لوادي أوبير المجاور لوادي المهدية غربي الرياض، على تنفيذ طريق محلي بطول ٦,٥ كيل ومتر، وتزويده بـ ٢٤٠ موقفاً للسيارات، وإنشاء ممرات للمشاة بطول ٢,٥ كيلومتر، وتجهيز الموقع بـ ٦٠ جلسة للمتنزهين، إضافة لأعمال الإنارة والتشجير عبر ٤٠٠٠ شجرة.

مشروع تأهيل وادي البطحاء

اشتمل مشروع التأهيل البيئي لوادي البطحاء، على تنفيذ طريق محلي بطول خمسة كيلومترات، وإنشاء مواقف للسيارات تتسع لـ ٤٥٠ سيارة، وممرات للمشاة بطول سبعة كيلومترات، وتجهيز الموقع بـ ٤٢ جلسة للمتنزهين، إضافة لأعمال الإنارة والتشجير، تحسين قناة وادي البطحاء بطول ٢ كيلومتر.

وضع حجر الأساس لمركز الخدمات وطرح المخيمات اليومية والنزل البيئية والأنشطة الشبابية للاستثمار

تدشين ١٣٠ مخيماً للشباب في متنزه الثمامة البري

جملة من المشاريع الترويحية والخدمية دشنها صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، خلال زيارة سموه لمتنزه الثمامة البري وترؤسه الاجتماع الـ ٢٤ للجنة الإشراف على الاستفادة من مزرعة الثمامة ، يوم الأربعاء ١٨ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ، واطلاعه على سير العمل في تطوير عناصر "المخطط الشامل لمتنزه الثمامة" الذي يتضمن مجموعة متكاملة من البرامج والمشاريع الرئيسية، جرى من بينها إنجاز مشروع المخيمات البرية على عدة مراحل بعدد إجمالي بلغ ١٢٣ مخيماً بمقاسات مختلفة ومجهّزة بمختلف الخدمات، ووضع التصاميم التصورية لكل من الحديقة النباتية، وحدائق السفاري، وتنفيذ دراسة علمية لاستزراع النباتات المحلية في المتنزه، تضمنت زراعة واستنبات نحو ٣٠٠ ألف شتلة، و٣٥٠٠ شجرة لأنواع مختارة من الأشجار والنباتات المحلية الصحراوية.

تدشين ١٣٠ مخيماً للشباب

أقيمت مخيمات الشباب ضمن متنزه الثمامة البري بواقع ١٣٠ مخيماً للشباب أنشأتها الهيئة العليا ضمن منطقة تخييم خاصة تقع بجوار مدخل المتنزه ، تتضمن مخيمات بسعات مختلفة لخدمة المجموعات الصغيرة أو الكبيرة، وتم تجهيزها بكافة الخدمات الأساسية مثل: مواقف السيارات، اللوحات الإرشادية، الإنارة، المطبخ، دورات المياه، إضافة إلى تنسيق المواقع في محيطها وتشجيرها بأكثر من ٢٠٠٠ شجرة محلية.

وأشار سموّ رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، إلى أن افتتاح مخيمات الشباب داخل متنزه الثمامة البري، يأتي انطلاقًا من اهتمام المملكة بشبابها، وإنفاذًا لتوجيهات سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، أيده الله، بضرورة توفير كافّة الإمكانات لفئة الشباب بما يعود عليهم بالفائدة والترفيه.

وأشاد سموّه بما شهده المتنزّه من تطور خلال أقل عام منذ زيارة سموه الأخيرة للمتنزه، وأضاف: نلحظ اليوم تقدماً كبيراً، ووجهاً جديداً بدى عليه المتنزّه، وذلك بفضل الله، ثم بجهود الزملاء في الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وكافة الزملاء في لجنة الإشراف على الاستفادة من مزرعة الثمامة، فجميعهم يستحقون الشكر والتقدير على مساهمتهم في إنجاز مشروع نباهي به دول العالم.

ودعا سموّ الأمير فيصل بن بندر، زوّار المتنزّه إلى الاستمتاع بالحياة الطبيعيّة والغطاء النباتي الجميل الذي يحفل به المكان، مؤكدًا على أهميّة الحفاظ على البيئة من أي عبث، ومشيرًا إلى أن تجربة الاهتمام البيئة في المتنزه، ستكون منارة يقتدي بها الجميع لإنجاز عمل جاد يتأسس على مبادئ حماية بيئتنا الطبيعية وتطويرها.

وقد أقرت لجنة الإشراف على الاستفادة من مزرعة الثمامة، ترسية مُزايدة تأجير المخيمات الشبابية على شركة قرية الثمامة للتشغيل المحدودة، وفق حوافز وضوابط محددة.

تدشين شبكة طرق بطول ٥٣ كم

أنشأت الهيئة العليا شبكة للطرق داخل المتنزه بطول إجمالي بلغ ٥٣ كيلومتراً لربط عناصر التطوير في المتنزه القائمة منها والمستقبلية، وتضمنت إنشاء نظام إرشادي، وتنفيذ عبارات للسيول، وإقامة سياج جانبي يمنع خروج السيارات خارج الطرق في المناطق الحسّاسة بيئياً.

وضع حجر الأساس لمركز الخدمات

خلال زيارة سموه للمتنزه، وضع الأمير فيصل بن بندر، حجر الأساس لمركز الخدمات" الذي سيقام عند منطقة المدخل الرئيسي للمُتنزه على مساحة تبلغ ٥٣ ألف متر مربع، لخدمة زوار منطقة الثمامة بشكل عام، وسيشتمل على: مسجد، ومركز للدفاع المدني، ومركز للهلال الأحمر، ومحلات تجارية، ومطاعم، ومحطة خدمات للسيارات، ودورات للمياه، وغيرها من الخدمات.

وقد وافقت لجنة الإشراف على المتنزه، على ترسية مُزايدة تأجير واستثمار "مركز الخدمات" على شركة الدريس للخدمات البترولية والنقليات، وفق حوافز وضوابط محددة.

طرح المخيمات اليومية والنزل البيئية والأنشطة الشبابية للاستثمار

وفي جانب متصل، أقرت لجنة الإشراف على الاستفادة من مزرعة الثمامة، طرح وتصميم وتنفيذ وتشغيل كل من المخيمات اليومية العائلية، والنزل والمنتجعات البيئية، والأنشطة الشبابية التي تجاور مواقع مخيمات الشباب في المتنزه، للاستثمار أمام القطاع الخاص، وفق حوافز ومزايا تشجيعية.

وبمشيئة الله، ستقام المخيمات اليومية العائلية في الجزء الجنوبي الغربي من المتنزه، وتضم ٢٤٣ مخيماً تتوافق مع متطلبات التخييم اليومي للعائلات، وتضم مناطق ترفيهية لكل مجموعة من المخيمات، فيما ستقام المنتجعات البيئية في ثلاثة مواقع داخل المتنزه تشمل: المنتجع البيئي أسفل جبال العرمة في الجزء الجنوبي الشرقي، والجزء الشمالي الشرقي، وكذلك المنطقة المجاورة للموقع المخصص لمشروع حدائق السفاري، بينما ستقام الأنشطة الشبابية بجوار مواقع مخيمات الشباب في المتنزه، وتكون مخصصة للأفراد، وتشتمل على مجموعة من الملاعب وميادين السباق ومواقع رياضة التسلق على الجبال، وسباقات التحدي.

مدينة الرياض تفوز بشهادة WCCD ISO ٣٧١٢٠ الذهبية

تسلم صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز، رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ظهر الإثنين ٢٨ جمادى الآخرة ١٤٣٨هـ بمكتبه في قصر الحكم، شهادة WCCD ISO ٣٧١٢٠ الذهبية، التي حصل عليها المرصد الحضري بمدينة الرياض من المجلس العالمي لبيانات المدن بكندا (WCCD)، وقام بتسليم الشهادة المهندس إبراهيم بن محمد السلطان، عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة، بحضور كبار المسؤولين في الهيئة.

ويأتي فوز مدينة الرياض بالشهادة الذهبية، بعد أقل من ثلاثة أعوام من انضمام المدينة إلى عضوية المجلس العالمي لبيانات المدن (WCCD) واعتماد تطبيق المعيار الدولي لمؤشرات أداء المدن (آيزو ISO ٣٧١٢٠)على مؤشرات المرصد الحضري لمدينة الرياض، حيث جرى اختيار الرياض ضمن ٣٧ مدينة اختيرت لنيل هذه الشهادة من بين ٢٥٥ مدينة شاركت في المنافسة للحصول عليها على مستوى العالم.

وتعد شهادة (ISO ٣٧١٢٠) أحد المعايير الدولية التي تم تطويرها من قبل المجلس العالمي لبيانات المدن بالتعاون مع المنظمة الدولية للمعايير بسويسرا (International Organization for Standardization –ISO) لقياس وتوجيه أداء المدن، ويُمكن من خلال هذا المعيار قياس مدى تسخير البيانات لبناء مدن مزدهرة وذكية ومستدامة، في الوقت الذي جرى فيه تطوير "منصة بيانات عالمية" للمدن الملتزمة بتحسين الخدمات ونوعية الحياة، تتولى قياس أداء هذه المدن، ومدى تطبيقها لمنهجية القياس المعتمدة من قبل المجلس.

وقد جرى تأهيل مؤشرات المرصد الحضري لمدينة الرياض لتلبية الشروط والمواصفات المنصوص عليها في (ISO ٣٧١٢٠)، والمشاركة في منصة البيانات العالمية للمدن، حيث جرى فحص هذه المؤشرات من قبل فريق محايد من عدة جهات عالمية، هي: جامعة تورنتو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومنظمة شبكة الحكومات المحلية، مما أثمر بحمد الله، عن توصية تقرير لجنة التحقق في المجلس العالمي لبيانات المدن، بمنح مدينة الرياض شهادة WCCD ISO ٣٧١٢٠ الذهبية، وعرض مؤشرات مدينة الرياض على منصة بيانات المدن العالمية.

ويساهم عرض مؤشرات مدينة الرياض على منصة البيانات العالمية في تحقيق جملة من العوائد على المدينة بمشيئة الله، من أبرزها: تعزيز تصنيف المدينة العالمي، وجذب الاستثمارات الأجنبية المتخصصة، وتبادل المعرفة والخبرات وبناء الشراكات في مجال البيانات والمؤشرات مع كافة المدن المشاركة في المنصة العالمية، والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في جوانب تقديم الخدمات في المدن.

وتشتمل المؤشرات التي يصدرها المرصد الحضري لمدينة الرياض، على ٨٢ مؤشّراً تغطي قطاعات: المرافق العامة، التعليم، الصحة، الإسكان، النقل، الاقتصاد، الطاقة، البيئة، الأمن، الترفيه، الحوكمة، النفايات، الكوارث وخدمات الطوارئ والإنقاذ.

ويعد المرصد الحضري، إحدى أدوات تحقيق التنمية الشاملة في التخطيط الحضري، لدوره في المساهمة في متابعة سير عمليات التنمية الحضرية في المدن، ومساعدته في صياغة السياسات التي تقود إلى تحقيق التنمية الحضرية المستدامة بمشيئة الله.

وقد جاء تأسيس "المرصد الحضري لمدينة الرياض" تحت مظلة الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، بمشاركة ٥٦ جهة من القطاعات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة لتنمية المستوطنات البشرية، بهدف رصد سير عمليات التنمية الحضرية في المدينة في جميع جوانبها، وتيّسير وصول المعلومة الدقيقة في الوقت المناسب لمتخذ القرار وربطها بسياسات التنمية في المدينة، إضافة إلى مساندته لكافة أعمال التخطيط، وتعزيزه لثقافة المتابعة والمراقبة، وصولاً إلى تحقيق رؤية مشتركة تحدد أولويات العمل المستقبلي في مختلف جوانب التنمية.

٧٦٪ من السكان اعتبروا أن جودة الحياة أصبحت أفضل مما كانت عليه قبل ٥ سنوات

دراسة لاستطلاع رضا السكان عن جودة الحياة في مدينة الرياض

أعدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، دراسة لاستطلاع رضا السكان عن جودة الحياة في مدينة الرياض، بهدف رصد توجهات واهتمامات السكان بشأن مجموعة واسعة من الخدمات والمرافق، والقضايا الحضرية والتنموية في المدينة، والكشف عن اتجاهات واحتياجات السكان المستقبلية.

وخلال اجتماعها الثاني لعام ١٤٣٨هـ استعرضت الهيئة العليا نتائج الدراسة، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وبحضور صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز نائب رئيس الهيئة، وذلك في مساء الثلاثاء ١٣ شعبان ١٤٣٨هـ، بمقر الهيئة في حي السفارات.

تُمثّل دراسة قياس رضا سُكان مدينة الرياض عن جودة الحياة، عنصراً مهماً في رصد توجهات واهتمامات السكان بشأن مجموعة واسعة من الخدمات، والمرافق، والقضايا الحضرية الهامة في المدينة، كما تقوم بتسليط الضوء على الأبعاد المختلفة للتنمية لقياس النجاح المتحقق والكشف عن اتجاهات واحتياجات السكان المستقبلية.

ويتم الاستناد على نتائج الدراسة لإنتاج "مؤشرات رضا السكان" ضمن "المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض" التي ينتجها "المرصد الحضري لمدينة الرياض"، لإيجاد نظم مراقبة حضرية مستدامة، ورصد سير عمليات التنمية الحضرية للمدينة في جميع جوانبها، واستكمال تقييم جودة الخدمات المُقدَّمة في المدينة للسكان من خلال المؤشرات الكمّية والمؤشرات النوعيّة.

وقد أُجري المسح خلال شهر جمادى الأولى من عام ١٤٣٨هـ، على عينة من السكان تم تحديدها باستخدام الأساليب العلمية المتبعة في دراسات استطلاعات الرأي لضمان تمثيلها لسكان مدينة الرياض بدرجة ثقة ٩٥ ٪، وأُتبعت منهجية المقابلات الشخصية (وجهاً لوجه) وهو أحد الأساليب العالمية المتبعة في مسوح استطلاعات الرأي، وأُجريت المقابلات في المنازل، وأماكن العمل، والأماكن العامة، وسحبت العينة من إطار الوحدات السكنية حسب نتائج دراسات: (مسح استعمالات الأراضي لعام ١٤٣٧هـ)، والخصائص السكانية بناءً على نتائج (المسح السكاني لعام ١٤٣٧هـ) على مستوى البلديات الفرعية للمدينة.

٥٠ سؤالاً عن جودة الخدمات والمرافق وكفايتها

واشتملت دراسة قياس درجة رضا السكان على ٥٠ سؤالاً عن جودة الخدمات والمرافق وكفايتها والرضا عن الأداء والتأثير على الحياة اليومية للسكان في قضايا: الإسكان، توفر فرص العمل، الحركة المرورية والنقل العام، الخدمات التعليمية، خدمات الرعاية الصحية، المياه، الكهرباء، الاتصالات، البيئة، الترفيه وتوفر المتنزهات، السلامة العامة والشعور بالأمن، الازدحام السكاني، معدلات الهجرة، وهذه القضايا تمثل العناصر الرئيسية لجودة الحياة في المدن.

وأجرت الهيئة العليا الدراسة بالتعاون مع مؤسسة "Zogby" لخدمات البحوث أحد أبرز المؤسسات المتخصصة في بحوث استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتميز بالدقة والمصداقية على المستوى الدولي كما يُعتمد عليها في مسوحات استطلاعات الرأي الأمريكية وخصوصاً أثناء إجراء انتخابات الرئاسة الأمريكية وتعتبر أحد بيوت الخبرة العالمية في إجراء البحوث النوعية للعديد من العلامات التجارية العالمية، ويملكها الدكتور "James Zogby" عضو اللَّجنة التنفيذية الوطنية الديموقراطية بالولايات المتحدة الامريكية ورئيس المعهد العربي الأمريكي الذراع السياسي للبحوث في المجتمع الأمريكي وهو محاضر وباحث في العديد من القضايا العامة على المستوى الدولي.

جودة الحياة في مدينة الرياض

أظهرت الدراسة، أن ٧٦٪ ممن شملهم الاستطلاع اعتبروا أن جودة الحياة في مدينة الرياض "أصبحت أفضل مما كانت عليه قبل خمس سنوات" وأنهم راضون بشكل كبير عن حياتهم، فيما أشار ٨٨٪ من السكان إلى أنهم واثقين في مستقبلهم ويتوقعون الأفضل خلال الخمس سنوات القادمة بمشيئة الله، ومن بين أسباب هذا النتيجة، ارتفاع شعور السكان بالثقة والتفاؤل بعد إطلاق (رؤية المملكة ٢٠٣٠).

هل تشعر أن جودة الحياة في الرياض أفضل أو أسوأ مما كانت عليه قبل خمس سنوات أو نحو ذلك؟

	١٤٣٤هـ	١٤٣٨هـ
أفضل	٦٩	٧٦
أسوأ	١١	٨
نفس الوضع	١٩	١٥

النسب المئوية قد لا تساوي ١٠٠٪ بسبب التقريب ولأن ردود "لست متأكد" غير مدرجة

عندما تنظر إلى المستقبل: هل أنت متفائل أو تتوقع الأسوأ حيال جودة الحياة في مدينة الرياض خلال الخمس سنوات القادمة؟

	١٤٣٤هـ	١٤٣٨هـ
متفائل	٨٩	٨٨
أتوقع الأسوأ	١١	٨
لست متأكداً	_-_	٤

مستويات الرضا عن الخدمات العامة

سجلت الدراسة مستويات عالية من رضا السكان عن جميع الخدمات العامة في المدينة تقريباً، غير أن أكثر القضايا التي سجلت أعلى مستويات الرضا، تمثلت في قضايا: السلامة العامة والشعور بالأمن بنسبة ٨٤٪، والكهرباء بنسبة ٧٧٪، والاتصالات بنسبة ٧٦٪، والحدائق والمرافق الترفيهية بنسبة ٧٥٪، فيما تصدرت قضية "توفير المسكن بأسعار مناسبة، أهم القضايا التي تؤثر على جودة الحياة في المدينة بنسبة ٤٨٪، تليها قضية توفر فرص العمل بنسبة ٣٦٪، ثم قضية توفير خدمات الرعاية الصحية بنسبة ٣١٪، فقضية تحسين الحركة المرورية بنسبة ٢٦٪.

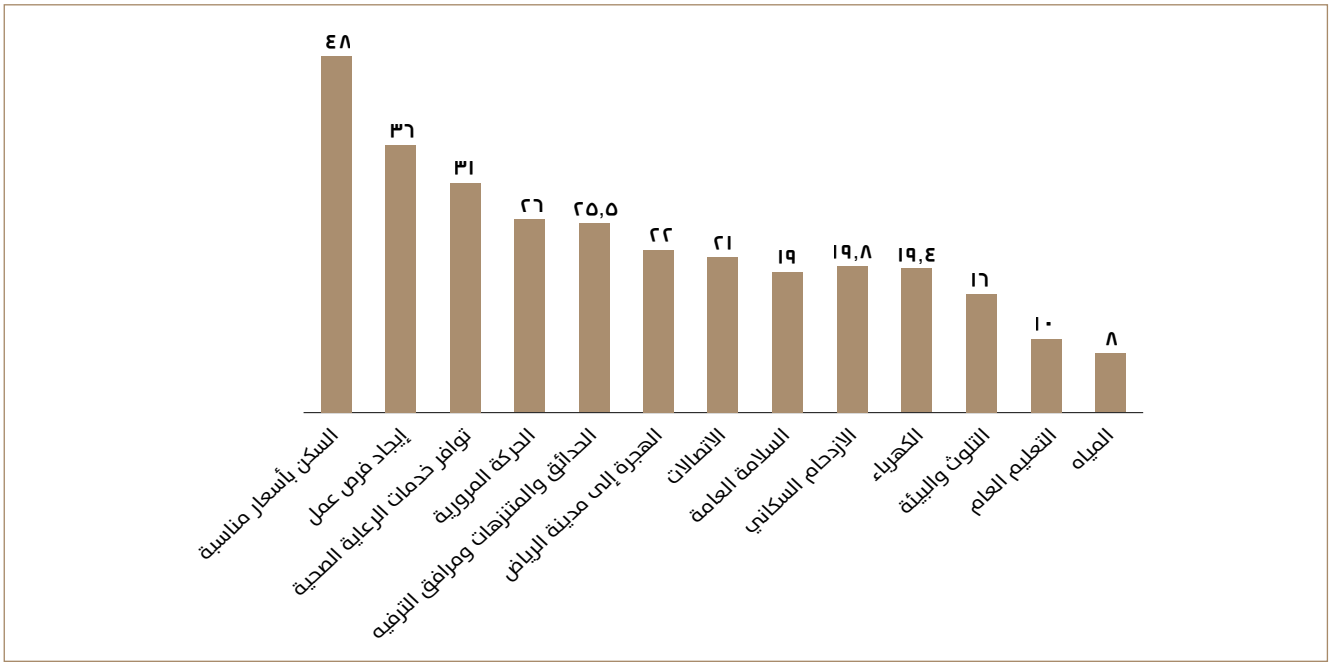

أهم القضايا التي تؤثر على جودة الحياة في مدينة الرياض

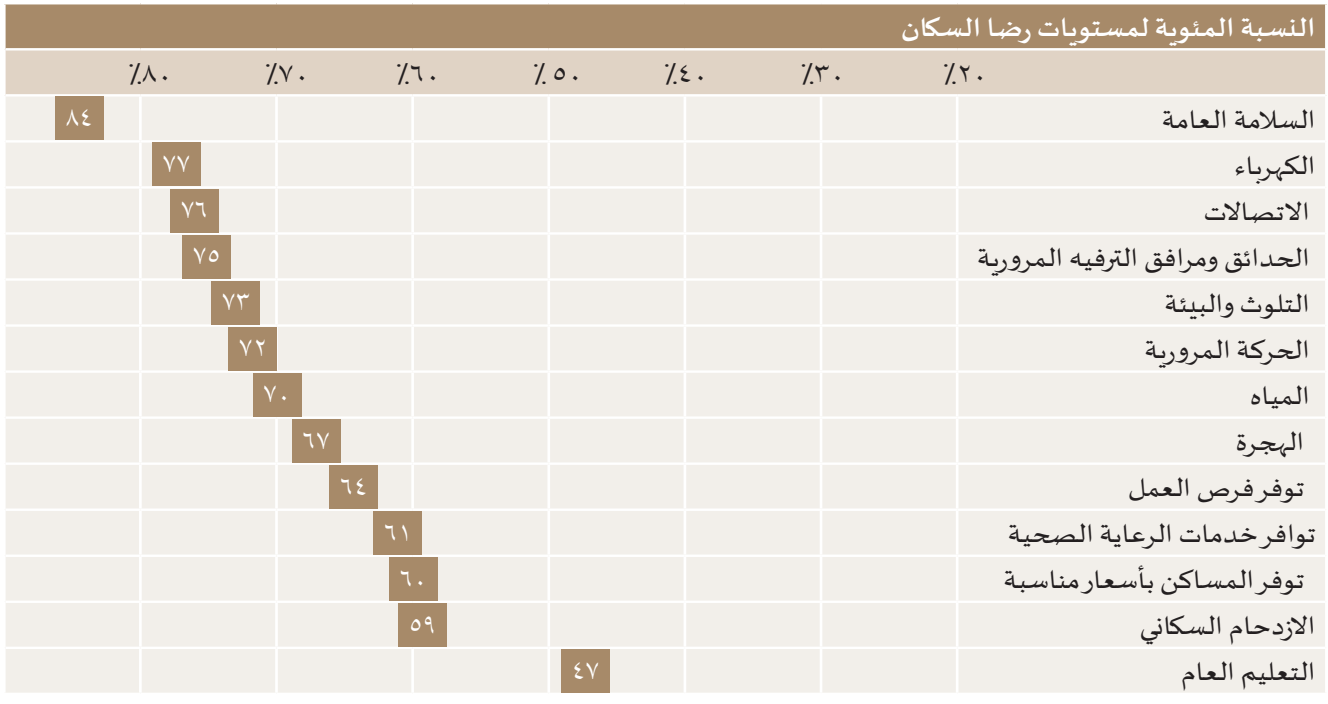

٩٨٪ مستوى الشعور بالأمن

ووفق الدراسة، فقد بلغ مستوى الشعور بالأمن للسكان أثناء تنقلاتهم على الطرق وتواجدهم في الأماكن العامة ٩٨٪، مما يؤكد تقدير المشاركين لقدرة الجهات الأمنية على توفير السلامة العامة بالمدينة.

كما رصدت الدراسة، تحقيق قفزات في مستوى الرضا بين السكان حول قضايا: تحسين وسائل النقل العام، وزيادة الحدائق والمرافق الترفيهية في المدينة، في الوقت الذي سجلت فيه ارتفاعا في مستوى أهمية قضايا: توفير الحدائق العامة ومرافق الترفيه، والهجرة، والاتصالات.

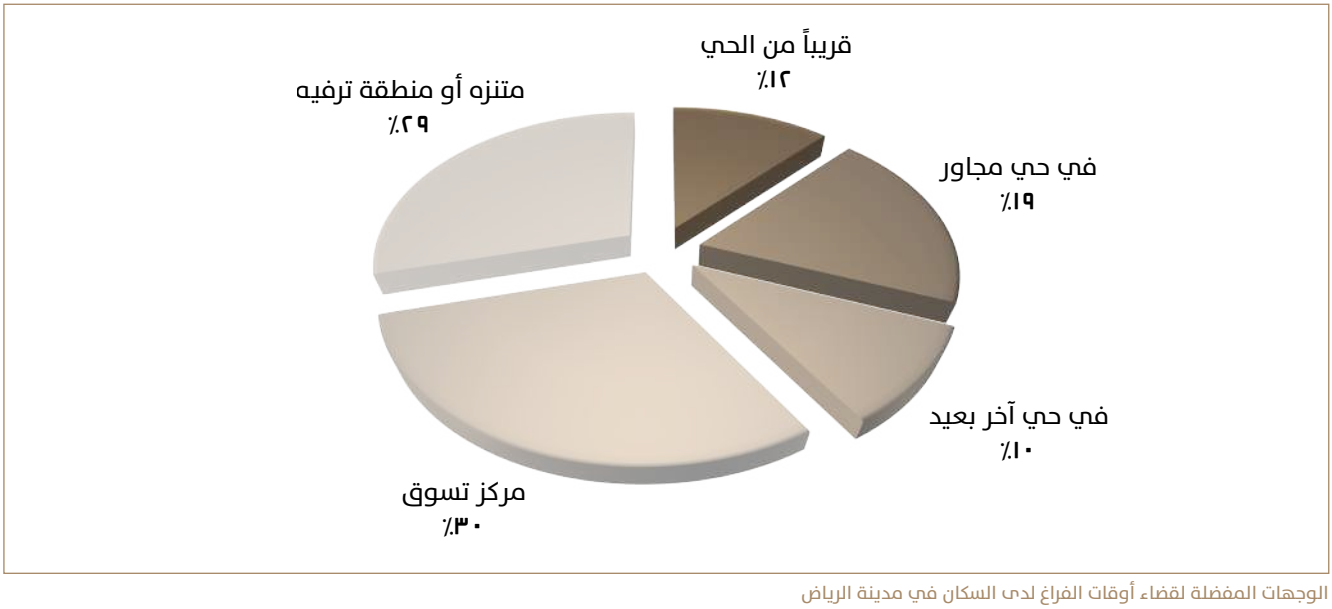

الوجهات المفضلة لقضاء أوقات الفراغ لدى السكان في مدينة الرياض

خلال زيارته لمقر الهيئة بحي السفارات

الأمير محمد بن عبدالرحمن يستعرض برامج ومشاريع هيئة تطوير الرياض

قام صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز، نائب رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، بزيارة إلى مقر الهيئة بحي السفارات صباح أمس الإثنين ١٢ شعبان ١٤٣٨هـ، وكان في استقبال سموه، معالي المهندس إبراهيم بن محمد السلطان عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة، وكبار المسؤولين بالهيئة.

وفي بداية الزيارة، اطلع سموّه على شرح عن مسيرة الهيئة العليا وخططها وبرامجها التطويرية في المجالات: العمرانية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وإدارة البيئة وحمايتها، والنقل، والإسكان، وتوفير احتياجات المدينة من المرافق والخدمات العامة.

بعدها اطلع سمو الأمير محمد بن عبدالرحمن، على عرض مرئي عن "المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض" الذي وضعته الهيئة العليا لقيادة التنمية في جميع قطاعات المدينة، ويشتمل على ١٠٠ مشروع وبرنامج والعشرات من السياسات التنفيذية التي تتوزع على قطاعات التنمية المختلفة، وتتوافق مع توجّهات (رؤية المملكة ٢٠٣٠).

كما اطلع سمو نائب رئيس الهيئة، على عرض مرئي عن "المخطط الإقليمي لمنطقة الرياض" الذي يهدف إلى صياغة التوجهات المستقبلية للمنطقة في كافة قطاعاتها، ونشر التنمية وتوزيعها بشكل متوازن في كافة محافظاتها ومختلف قطاعاتها، وإطلاق مجموعة من البرامج الاقتصادية التي تساهم بمشيئة الله، في تنمية محافظات المنطقة وتعزيز جاذبيتها الاستثمارية، وفقاً لما تتمتع به كل محافظة من إمكانات اقتصادية، وقدرات تنافسية، ومزايا نسبية.

وفي السياق ذاته، اطلع سموّه على عرض عن "مشروع الملك عبد العزيز للنقل العام بمدينة الرياض، الذي تقوم عليه الهيئة العليا، ويشّكل أحد الركائز الرئيسية في مستقبل مدينة الرياض الحضري والاقتصادي، ويشتمل المشروع على تنفيذ شبكة للقطارات إلى جانب إنشاء شبكةٍ متكاملةٍ من الحافلات.

وفي ختام الزيارة، عبّر سمو نائب رئيس الهيئة العليا، عن سعادته بما شاهده من منجزات وخطط ومشاريع وبرامج تطويرية كبرى تقوم عليها الهيئة في العديد من القطاعات، منوهاً سموه بأن ما شهدته مدينة الرياض من إنجازات، كان ثمرة من ثمار غرس "مهندسها الأول" خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، أيده الله، الذي قاد مسيرة التطوير في المنطقة طوال ستة عقود، حتى غدت الرياض، بحمد الله، واحدة من أبرز العواصم العالم الرائدة.

كما أشاد سموه بما تحظى به منطقة الرياض كسائر مناطق المملكة، من دعم ورعاية واهتمام كبير من الحكومة الرشيدة تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، أيده الله، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، حفظهم الله، وأثنى على القيادة الحكيمة والرؤية السديدة لصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، حفظه الله، والتي أثمرت بفضل الله، عن تعزيز مكانة الرياض وخدمة سكانها وتلبية احتياجاتهم وتحقيق آمالهم وتطلعاتهم.

وأشاد سمو الأمير محمد بن عبدالرحمن، بالخبرة المتراكمة والتجربة الكبيرة التي حقّقتها الهيئة العليا على مدى العقود الماضية، معبّراً سموّه عن سعادته باحتضان الهيئة للعديد من الكفاءات الوطنية الشابة والمتخصصة التي تدير مجموعة من كبرى البرامج والأنشطة في المدينة.

يتضمن خطة عمل تضم ١٠٠ مبادرة وخدمة

مخطط شامل لتحقيق مفهوم "الرياض.. مدينة ذكية"

ضمن جهودها لتوسيع نطاق استخدام الحلول التقنية لنظم المعلومات والاتصالات في مختلف جوانب الحياة في المدينة، أعدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، المخطط الشامل لتحقيق مفهوم "الرياض "مدينة ذكية"، ليساهم بمشيئة الله، في تيسير حياة السكان، ورفع مستوى جودة الخدمات، وتحسين جاذبية المدينة الاستثمارية، وتيسير تبادل البيانات والمعلومات.

يرتكز المخطط الشامل لتحقيق مفهوم "الرياض "مدينة ذكية"، على تحقيق أحد عناصر الرؤية المستقبلية لـ "المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض" الذي تضمن: تحويل الرياض إلى مركز إشعاع ثقافي وعلمي رائد، ومركز للمعرفة في الأبحاث العلمية والتقنية"، في الوقت الذي ينسجم فيه مع توجهات (رؤية المملكة ٢٠٣٠) بتصنيف ثلاثة مدن سعودية بين أفضل ١٠٠ مدينة في العالم، تكون على رأسها مدينة الرياض، حيث يُعدّ تطبيق مفهوم "المدينة الذكية" أحد أُسس هذا التصنيف، وأحد متطلباته الأساسية.

واشتمل المخطط الذي أعدته الهيئة العليا بالشراكة مع ١٢ جهة حكومية معنية من القطاعين العام والخاص، على حصر وتقييّم البنية التحتية التقنية في المدينة، ودراسة الإجراءات والمعايير والتجارب والمبادرات المبتكرة المطبقة في معظم المدن الذكية حول العالم، وتحديد أفضل الخدمات والممارسات التقنية التي تنسجم مع خصائص مدينة الرياض.

كما يدعم المخطط، مختلف الخدمات الذكية القائمة في المدينة، أو التي يجري العمل عليها تطويرها، مثل تطبيقات: (أبشر) و(بلدي) و(دليلة الرياض) والنظم التقنية التي يقدمها القطاع الخاص، في الوقت الذي يدعم فيه أنظمة مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام، وتطبيقات مشروع الإدارة المرورية، وخدمات بوابة الرياض الجيومعلوماتية، وبرنامج التصوير البانورامي ٣٦٠°.

منصة للمدينة الذكية

وتضمن المخطط تصميم "منصة للمدينة الذكية Smart City platform"" تحتوي بنية تقنية حديثة وأدوات ربط سريعة ومصادر معلومات مفتوحة، تساهم في تحقيق التكامل فيما بين الخدمات التقنية القائمة، وتتولى إطلاق عدد من المبادرات والتطبيقات التي تلبي احتياجات سكان وزوار المدينة.

وسيكون من أبرز مهام المنصة التقنية للمدينة الذكية، ما يلي:

- تطوير المتطلبات والمقاييس الفنية والتنظيمية والتشريعية لتحويل مدينة الرياض إلى مدينة ذكية.
- تعزيز الاستفادة من البنى التحتية للاتصالات القائمة في المدينة وتطويرها.
- تحقيق التكامل فيما بين البنى التحتية والتطبيقات والخدمات التقنية المقدمة من قبل مختلف الجهات المعنية في المدينة.
- تفعيل الربط "الافتراضي" فيما بين التطبيقات والخدمات القائمة من خلال تقنيات الربط الحديثة.
- تطوير وتسريع مشاركة وتبادل وتحليل البيانات والمعلومات حول مختلف القطاعات في المدينة، مثل قطاعات: البنى التحتية، الخدمات والمرافق، التخطيط، الأمن، السكان، الاقتصاد، التوظيف.
- بناء وتطوير تطبيقات وخدمات ذكية جديدة خاصة بعدد من القطاعات والمشاريع الكبرى في المدينة مثل: مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام بمدينة الرياض – القطار والحافلات، وقطاعات الإدارة، والتعليم، والصحة، وغيرها.

وقد أنهت الهيئة العليا، إعداد التصاميم الخاصة بالمنصة التقنية للمدينة الذكية، وفقاً لأعلى الممارسات والمعايير التقنية المعمول بها في مدن العالم، حيث تتكون المنصة من ثلاث أجزاء رئيسية هي:

١. البنية التحتية: مثل شبكات الاتصال وأجهزة الاستشعار وغيرها.
٢. البيانات: مثل المعلومات السكانية والاقتصادية والجغرافية وغيرها.
٣. التطبيقات: مثل تطبيقات الإدارة والتحكم والخدمات الذكية في القطاعات المختلفة.

خطة عمل تضم ١٠٠ مبادرة وخدمة

كما وضع المخطط خطة عمل، تضم أكثر من ١٠٠ مبادرة وخدمة مقترحة، تغطي قطاعات: الاقتصاد، النقل، البيئة، المجتمع، المعيشة، والحوكمة، وتشارك في تنفيذها كافة الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص. ومن الأمثلة على هذه المبادرات والخدمات المقترحة:

شبكة الإنترنت اللاسلكية: توفر خدمة الإنترنت في جميع المناطق العامة على مستوى المدينة	**بوابة تحليل حركة المرور:** توفر بيانات الحركة المرورية من جميع المصادر المختلفة	**تطبيق تخطيط المدينة:** يتيح مشاركة السكان في أعمال التخطيط والتطوير
خريطة المدينة التفاعلية: توفر بيانات عن مختلف القطاعات لدعم أعمال التخطيط والإدارة	**بوابة نافذة الرياض:** تضم معلومات متنوعة عن المدينة يشارك المستخدمون في تطوير محتواها	**بوابة تقارير مدينة الرياض:** تتيح للسكان المشاركة في قياس أداء المرافق والخدمات في المدينة
تطبيق المواقف الذكية: يوفر معلومات عن مواقف السيارات ومدى توفرها، وتكلفتها وخيارات الدفع	**تطبيق العدادات الذكية:** يقدم معلومات فورية عن معدلات استهلاك المستخدمين من الخدمات	**تطبيق الرعاية الصحية عن بعد:** يستخدم أجهزة الاستشعار والتطبيقات الذكية في متابعة المرضى
خدمة اللافتات الرقمية: تعرض المعلومات عبر شاشات رقمية تفاعلية في الأماكن العامة	**مركز معلومات المنطقة الرقمي:** يعرض الفرص الاستثمارية عن المشاريع والتجارب الناجحة في المنطقة	**منصة الدفع الآلي:** تتيح خدمات الدفع الآلي لجميع الخدمات والأنشطة في المدينة
خدمة التسوق الذكي: تقدم خدمات التسوق الافتراضي في محطات القطار والأماكن العامة	**لوحة المعلومات الشخصية:** تتيح ربط البيانات الشخصية للمستخدمين في بوابة واحدة	**صندوق الأفكار Hackathon:** يهدف إلى تعزيز روح المنافسة في تطوير الخدمات التقنية بالمدينة

حلول ذكية في حي البجيري

وفي إطار الجهود المبذولة لتطبيق مفهوم المدينة الذكية في المدينة، أطلقت الهيئة العليا بالتعاون مع إحدى شركات القطاع الخاص، حزمة من الخدمات التقنية لزوار حي البجيري في الدرعية التاريخية، تمهيداً لنشرها على نطاق أوسع في مختلف أرجاء المدينة لاحقاً بمشيئة الله، تمثلت في إطلاق خدمة الاتصال بالإنترنت المجاني لزوار الحي، وإطلاق تطبيقات: المواقف الذكية، الإنارة الذكية، إدارة المخلفات، وخدمة اللافتات الرقمية.

تساهم في تحسين قدراتها التنافسية ومزاياها النسبية

خطة برامج عمل تعزز اقتصاديات محافظات منطقة الرياض الـ ٢٠

أعدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالتعاون مع مجلس منطقة الرياض، خطة لبرامج العمل الاقتصادية بمنطقة الرياض ضمن مخرجات "البرنامج التنفيذي للمخطط الإقليمي لمنطقة الرياض"، تهدف إلى تعزيز اقتصاد محافظات المنطقة الـ ٢٠ ورفع مستوى التنمية فيها وتعزيز جاذبيتها وتحسين قدرتها التنافسية، وتهيئة المناخ الملائم لزيادة الاستثمارات فيها، وذلك عبر دراسة إمكاناتها الاقتصادية، وتحديد مزاياها النسبية.

وتتضمن الخطة صياغة برامج عمل اقتصادية مناسبة لكل محافظة من محافظات المنطقة الـ ٢٠، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف (رؤية المملكة ٢٠٣٠)، وتحقق التنمية الشاملة وتخلق فرص العمل في المحافظات، وتدعم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وتستهدف أهم القطاعات الاقتصادية المستهدفة في رؤية المملكة الوطنية.

وبمشيئة الله، ستساهم برامج العمل الاقتصادية في الخطة في تحقيق جملة من الأهداف، من بينها:

- إثراء وتعزيز إنتاج كافة القطاعات الحيوية في محافظات المنطقة، وبشكل خاص القطاع الصناعي والتجاري والزراعي، وذلك بناء على الميزة النسبية والتخصص الاقتصادي لكل محافظة.
- تنويع الإنتاج الاقتصادي في المحافظات.
- توفير فرص عمل متخصصة ومصادر جديدة للدخل أمام المواطنين وأصحاب الأعمال في المنطقة.
- الحد من الهجرة السكانية من الباحثين عن فرص العمل إلى مدينة الرياض، وتشجيع الهجرة العكسية إلى المحافظات.
- تقوية الاقتصادات المحلية للمحافظات وتهيئتها لاستقبال بعض المشاريع والأعمال القائمة في مدينة الرياض والتي باتت لا تتناسب مع اقتصاد ومكانة المدينة.

شراكة وتعاون مع القطاعين العام والخاص

تضمنت الخطة مراجعة تفصيلية للاستراتيجية الاقتصادية بالمخطط الإقليمي لمنطقة الرياض، وتقييم الميزات النسبية لكل "تجمعات مراكز التنمية" الخمسة التي حددها المخطط الإقليمي وتضم مجموعة من المحافظات في كل تجمع وتحديد أهم التحديات التي تواجه عملية التخصص الاقتصادي القائم على الميزات النسبية لها، كما تم إجراء مقابلات مع ما يزيد على ٤٠ جهة حكومية في مدينة الرياض ومحافظات المنطقة لاستطلاع رؤاهم والاطلاع على تجاربهم وخططهم الاستراتيجية والاقتصادية في تنمية المحافظات، ومدى قابلية بعض الأنشطة والمشاريع لانتقالها أو توجيهها من مدينة الرياض نحو محافظات المنطقة.

وتم ضمن الخطة، إجراء دراسة ميدانية شملت ما يقارب ٣٥٠ شركة خاصة عاملة في الرياض ومحافظات المنطقة العشرين الأخرى، للتعرف على المحافظات من وجهة نظر القطاع الخاص، والاطلاع على أهم تحديات النمو الاقتصادي في المحافظات من وجهة نظر القطاع الخاص.

الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة

اشتملت الخطة، على الاستفادة من أهم الممارسات الرائدة في مجال التنمية الاقتصادية لمناطق حول العالم تضم حالات مماثلة لها تجربة اقتصادية مماثلة لمنطقة الرياض، وشهدت برامج لتنمية وتنويع اقتصاداتها بشكل مماثل لأهداف الخطة، حيث تم اختيار المناطق المماثلة لمنطقة الرياض من ناحية عدد السكان والناتج الإجمالي المحلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي وغيرها من المقاييس، وجرى دراسة تجربتها الاقتصادية بشكل مستفيض لتحديد أهم الدروس والعبر مثل: مناطق الجنوب الغربي والشمال الغربي في المملكة المتحدة، ومحيط مدينة سيول في كوريا الجنوبية، والجنوب الأسترالي، وولاية هاليفاكس في كندا، وولاية ميد هدسون في الولايات المتحدة.

نموذج لتقييم الأداء الاقتصادي

تضمنت الخطة، تصميم نموذج لقياس الأداء الاقتصادي في المحافظات و"تجمعات مراكز التنمية" الخمسة، بناء على الأهداف المرسومة في الخطة، شمل ١٢٣ مؤشراً لقياس مدى جاذبية المنطقة للإقامة واحتضان الأعمال، ومستوى التنافسية الاقتصادية لكل محافظة، والتخصصية الاقتصادية والصناعية للمحافظات، إضافة إلى قياس استدامة الاقتصاد والنمو الاقتصادي، الأمر الذي ساهم في تحديد العقبات وفجوات الأداء التي تواجه التنمية الاقتصادية في المحافظات وتجمعات مراكز التنمية في المنطقة، إلى جانب تحديد المزايا النسبية والتنافسية على مستوى تجمعات مراكز التنمية الخمسة.

برامج ذات فوائد اقتصادية طويلة الأمد

تضمنت الخطة مجموعة من البرامج والمشاريع الرئيسية على مستوى منطقة الرياض، ذات الفوائد الاقتصادية طويلة الأمد، مثل:

- برنامج إدارة المخلفات وإعادة التدوير.
- برنامج قطاع الطاقة الشمسية.
- برنامج السياحة التاريخية.
- برنامج الخدمات اللوجستية بمنطقة الرياض.

برامج على مستوى تجمعات مراكز التنمية

كما تضمنت برامج ومشاريع على مستوى تجمعات مراكز التنمية، ترتبط بالميزة التنافسية للمحافظات، وتستجيب للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، مثل:

- برنامج التجمع الصناعية بمدينة سدير للصناعة والأعمال في (تجمع مراكز التنمية الشمالي).
- مشروع إنشاء مطار جديد في (تجمع مراكز التنمية الجنوبي الشرقي).
- مشروع إنشاء مطار جديد في (تجمع مراكز التنمية الشمالي).
- مشروع سوق أنعام متكامل في (تجمع مراكز التنمية الأوسط).
- مشروع تجمع للمحاجر في (تجمع مراكز التنمية الأوسط).
- برنامج تجمع لصناعة الألبان في (تجمع مراكز التنمية الجنوبي الشرقي).
- مشروع الحافلات عالية التردد في (تجمع مراكز التنمية الجنوبي الشرقي).
- برنامج قطاع الزراعة عالي التقنية في (تجمع مراكز التنمية الجنوبي).
- مشروع الواحة الصناعية الغربية في (تجمع مراكز التنمية الغربي).
- مشروع مركز العلاج الطبيعي المتكامل في (تجمع مراكز التنمية الغربي).

مشاريع وخطط ذات نطاق عمل محدود

وتضمنت الخطة، برامج ومشاريع وخطط على مستوى المحافظات ذات نطاق عمل محدود، تدعم تنفيذ المشروعات الرئيسية والمتخصصة، مثل:

- مشروع الممر التجاري - السياحي بمحافظة الدرعية.
- مشروع نزل ريفية ذات طابع تراثي بيئي بمحافظة الدرعية.
- تطوير متنزه الخرارة بمحافظة المزاحمية.
- تأسيس منطقة خدمات لوجستية بمحافظة المزاحمية.
- تأسيس منطقة خدمات لوجستية في محافظة رماح.
- تطوير المحمية الطبيعية في منطقتي شعيب حريملاء وصلبوخ، وروضة نوره بمحافظة ثادق.
- تنظيم معرض سنوي للمعدات العسكرية بمحافظة الخرج.
- برنامج استقطاب مصنعي قطع الغيار العسكرية في محافظة الخرج.
- برنامج تجديد منطقة وسط المدينة بمحافظة الخرج.
- برنامج استقطاب صناعات منتجات الحمضيات والتمور في محافظتي الحريق وحوطة بني تميم.
- برنامج مهرجان التمور السنوي بمحافظة وادي الدواسر.
- برنامج استقطاب الاستثمارات في المصانع الغذائية بمحافظة السليل.

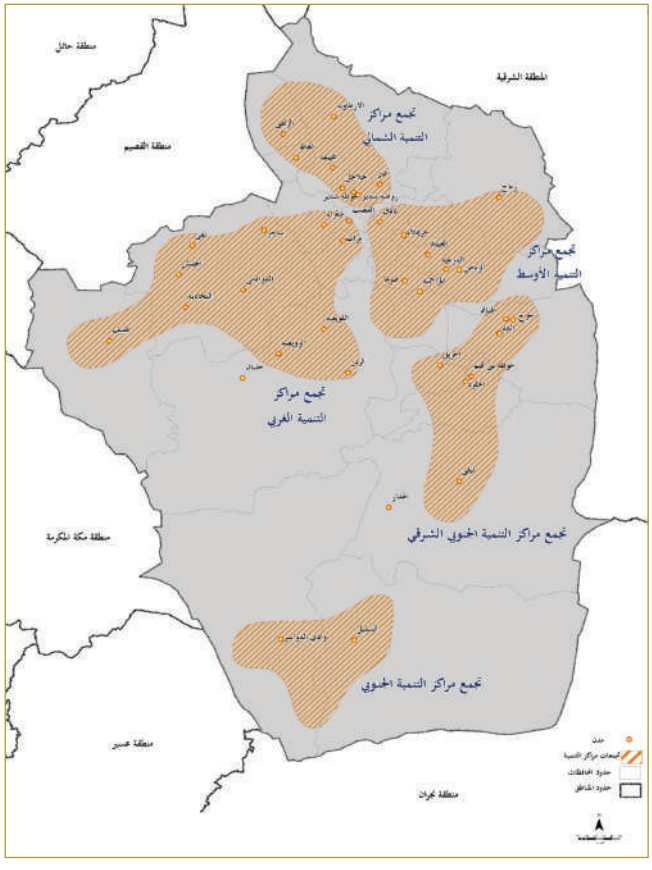

تجمعات مراكز التنمية بمنطقة الرياض

- برنامج تعزيز زراعة المحاصيل قليلة الاستهلاك للمياه بمنطقة ساجر بالدوادمي.
- برنامج مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة المجمعة المتخصص في مجال التشريعات والبحوث الاقتصادية والمالية من منظور إسلامي.
- برنامج تطوير المتنزه الوطني بمحافظة المجمعة.
- برنامج الترويج للسياحة البيئية في روضة السبلة وبحيرة الكسر بمحافظة الزلفي.

تكامل بين محافظات ومراكز المنطقة

يشار إلى أن المخطط الإقليمي لمنطقة الرياض الذي أعدتها الهيئة العليا، يعد بمثابة المرجع للتنمية بعيدة المدى بمنطقة الرياض، ويعمل على تحقيق التكامل بين المحافظات والمراكز بالمنطقة وإيجاد التوازن في التنمية داخلها من حيث توزيع السكان والخدمات ووضع خطط تطويرية، وسياسات قطاعية، وبرامج تنفيذية، تقود وتوجّه عملية التنمية حتى العام ١٤٤٥هـ لرفع مستوى التنمية وتعزز جاذبية محافظات المنطقة بمشيئة الله.

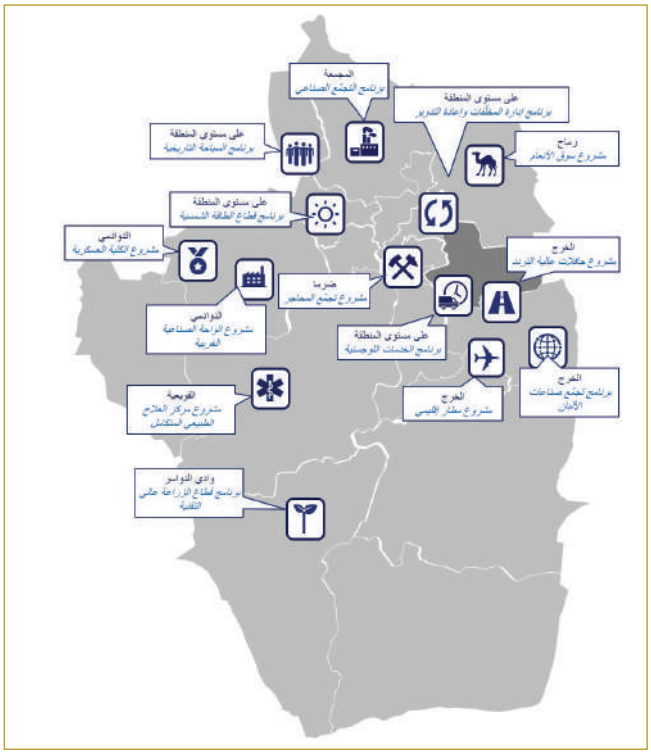

المشاريع الرئيسية بمنطقة الرياض

تحديد مواقعين لمطارين جديدين بمنطقة الرياض

وافق صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، على تحديد "المخطط الإقليمي لمنطقة الرياض" موقعين لإنشاء مطارين جديدين في المنطقة، يقع الأول منهما ضمن "تجمع مراكز التنمية الشمالية" من المنطقة، فيما يقع الآخر ضمن تجمع مراكز التنمية الجنوبي – الشرقي من المنطقة، بحيث تتولى الهيئة العامة للطيران المدني إنشاء المطارين وفقاً لدراساتها وخططها الاستراتيجية المستقبلية.

وحددّ المخطط الإقليمي لمنطقة الرياض الذي أعدته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالشراكة مع الجهات المعنية، موقع إنشاء مطار "تجمع مراكز التنمية الشمالي" في الجزء الشمالي - الشرقي من مدينة سدير للصناعة والأعمال، على مساحة إجمالية تبلغ ٢٤ كيلومتر مربع، ليخدم سكان محافظات: المجمعة، الزلفي، والغاط، ويتكامل مع سكة "حديد الشمال – الجنوب"، إضافة إلى انسجام موقع المطار مع خطط واستراتيجيات مدينة سدير الصناعية، ومساهمته في دعم وتشجيع التنمية الاقتصادية والأنشطة الصناعية وأعمال الشحن الجوي والخدمات اللوجستية، وتشجيعه على جذب الاستثمارات المحلية والعالمية إلى المدينة الصناعية وإلى كافة المحافظات المجاورة.

كما حددّ المخطط الإقليمي لمنطقة الرياض، موقع مطار "تجمع مراكز التنمية الجنوبي – الشرقي"، على طريق الرياض – حوطة بني تميم، بمساحة إجمالية تبلغ ٤٢ كيلومتر مربع، ليقدم خدماته إلى سكان محافظات: الخرج، حوطة بني تميم، الافلاج، والحريق، إلى جانب خدمة مجموعة كبيرة من الأنشطة الحيوية والمنشآت المجاورة، مثل: قاعدة الأمير سلطان الجوية، جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز، المؤسسة العامة للصناعات الحربية، والمدينة الصناعية بالخرج، فضلاً عن خدمة المطار لسكان الضواحي الجنوبية لمدينة الرياض، والتي لا يبعد عنها موقع المطار سوى ٨٠ كيلومتراً، إلى جانب تميز موقع المطار بارتباطه مع شبكات الطرق السريعة في المنطقة، وإمكانية ربطه بشبكة سكة الحديد المستقبلية التي تصل المدينة الصناعية بالخرج بمدينة الرياض.

ويأتي تحديد موقعي المطارين الجديدين، ضمن خطط وبرامج المخطط الإقليمي لمنطقة الرياض، التي تعمل على صياغة التوجهات المستقبلية للمنطقة في كافة قطاعاتها، ونشر التنمية وتوزيعها بشكل متوازن في مختلف أنحاء المنطقة، عبر تطوير البنية التحتية وتوزيع المرافق والخدمات وتعزيز قطاعات النقل في كافة أرجاء المنطقة .

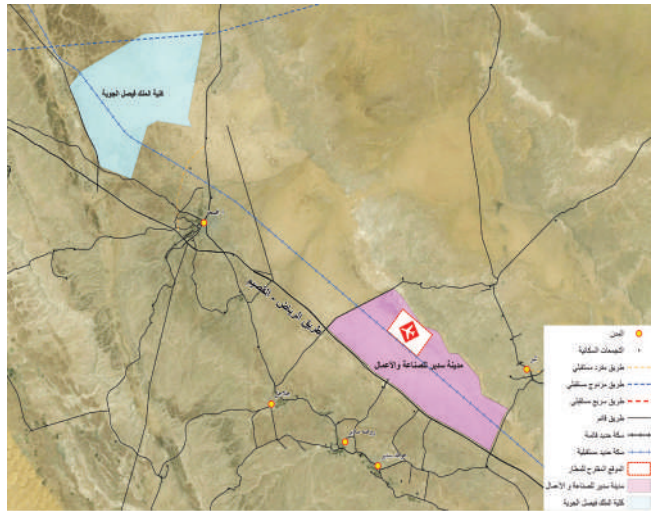

موقع مطار تجمع مراكز التنمية الشمالي

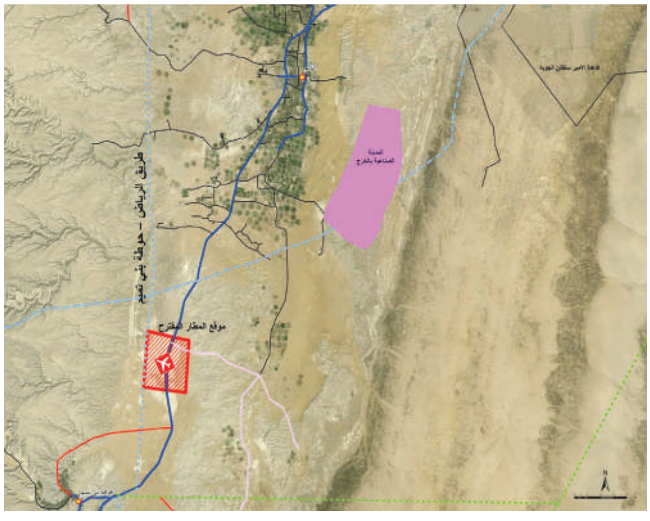

موقع مطار تجمع مراكز التنمية الجنوبي الشرقي

لجنة شباب الأعمال بغرفة الرياض تستعرض خطط ومشاريع هيئة تطوير الرياض

بتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، نظّمت الهيئة لقاءاً مع أعضاء لجنة شباب الأعمال بالغرفة التجارية الصناعية بمدينة الرياض، في مقر الهيئة بحي السفارات.

وخلال اللقاء اطلع أعضاء اللجنة، على شرح عن مسيرة الهيئة العليا وخططها وبرامجها التطويرية في المجالات: العمرانية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وإدارة البيئة وحمايتها، والنقل، والإسكان، وتوفير احتياجات المدينة من المرافق والخدمات العامة، وشاهدوا عرضاً مرئياً عن "المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض" الذي وضعته الهيئة العليا لقيادة التنمية في جميع قطاعات المدينة، ويشتمل على ١٠٠ مشروع وبرنامج والعشرات من السياسات التنفيذية التي تتوزع على قطاعات التنمية المختلفة، وتتوافق مع توجّهات (رؤية المملكة ٢٠٣٠).

كما جرى تقديم عرض عن "مشروع الملك عبد العزيز للنقل العام بمدينة الرياض، الذي تقوم عليه الهيئة العليا، ويشّكل إحدى الركائز الرئيسية في مستقبل مدينة الرياض الحضري والاقتصادي، ويشتمل على تنفيذ شبكة للقطارات تتكون من ستة مسارات بطولٍ إجمالي يبلغ ١٧٦ كيلو متراً، و٨٥ محطة، إلى جانب إنشاء شبكةٍ متكاملةٍ من الحافلات تضم ٢٤ مساراً بطول ١٢٣٠ كيلو متراً، ، و٧٦٠٠ محطة توقف وانتظار.

وشاهد أعضاء لجنة شباب الأعمال بغرفة الرياض خلال، عرضاً "المخطط الشامل لتحقيق مفهوم "الرياض "مدينة ذكية"، الذي أقرته الهيئة أخيراً، ويهدف إلى توسيع نطاق استخدام الحلول التقنية لنظم في مختلف جوانب الحياة في المدينة، عبرأكثرمن ١٠٠ مبادرة وخدمة مقترحة، تغطي قطاعات: الاقتصاد، النقل، البيئة، المجتمع، المعيشة، والحوكمة، وتشارك في تنفيذها ١٢ جهة معنية من القطاعين العام والخاص، مما سيساهم بمشيئة الله، في تيسير حياة السكان، ورفع مستوى جودة الخدمات، وتحسين جاذبية المدينة الاستثمارية، وتيسير تبادل البيانات والمعلومات.

وشهد اللقاء تبادل الأفكار والمقترحات حول سبل دعم وتشجيع قطاع ريادة الأعمال في مدينة الرياض، واستعراض أبرز الحوافز والتسهيلات المتاحة أمام شباب الأعمال ضمن خطط وبرامج ومشاريع الهيئة العليا في المدينة.

مشاريع لخفض منسوب المياه الأرضية في ٧ أحياء بمدينة الرياض

وقّع صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، عقد تنفيذ مشروع تخفيض منسوب المياه الأرضية في كل من: (حي العارض)، و(حي لبن- ٢)، و(حي طويق ٩ - المعروف بمخطط الموسى) مع شركة أزميل للمقاولات، وذلك ضمن مشاريع خفض منسوب المياه الأرضية التي تواصل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض تنفيذها في العديد من المناطق المتضررة في المدينة.

ويشتمل نطاق العمل في المشروع، تنفيذ شبكات خفض منسوب المياه الأرضية في (حي العارض) بطول ١١,٥ كيلومتر، وتنفيذ مشروع في (حي لبن – ٢) بطول خمسة كيلومترات لتضاف إلى مشروع آخر في الحي نفسه يجري تنفيذه حالياً بطول سبعة كيلومترات، إلى جانب تنفيذ مشروع في (حي طويق – ٩) بطول ١٠ كيلومترات، لتضاف إلى المشروع الجاري تنفيذه في الحي نفسه بطول ٢٠ كيلومتر، لتبلغ بذلك أطوال الشبكة في حي طويق بعد اكتمال المشروع ٣٠ كيلومتراً.

وقد بلغ إجمالي ما تم تنفيذه من شبكات لمعالجة ارتفاع منسوب المياه الأرضية في مدينة الرياض، أكثر من ٣٧٩ كيلومترا شملت معظم الأحياء المتضررة في العاصمة، في الوقت الذي يجري فيه العمل حالياً على تنفيذ شبكات جديدة لخفض منسوب المياه الأرضية، بمجموع أطوال يزيد عن ١٦٠ كيلومترا في المناطق

مشاريع المياه الأرضية بحي العارض

المتضررة من كل من أحياء: الياسمين، الصحافة، العقيق، الربيع، الوادي، طويق، العزيزية، ظهرة لبن، الفيصلية، والمناخ.

ترسية عقود تنفيذ مشروع المياه الأرضية في ٤ أحياء

وعلى صعيد آخر، وافق الهيئة العليا في اجتماعها الثاني لعام ١٤٣٨هـ، على ترسية عقود تنفيذ مشروع تخفيض منسوب المياه الأرضية في أحياء: (لبن) و(طويق) و(الدار البيضاء)، والمنطقة المحيطة بـ(مقبرة المنصورية)، وذلك ضمن "برنامج السيطرة على مشكلة ارتفاع منسوب المياه الأرضية ومعالجة آثارها" الذي تقوم عليه الهيئة العليا، ويشتمل على تنفيذ شبكات لمعالجة ارتفاع منسوب المياه الأرضية في الأحياء المُتضررة بمدينة الرياض.

٤ اتجاهات للبرنامج العلاجي

وتنطلق هذه المشاريع من البرنامج العلاجي الذي وضعته الهيئة العليا حل مشكلة ارتفاع منسوب المياه الأرضية في أجزاء من المدينة، بعد إجراء سلسلة من المسوحات الميدانية والدراسات لتحديد أسباب المشكلة ومصادرها، والتي بينت أن الطبيعة الجيولوجية للأراضي ذات النفاذية الضعيفة جداً، تمنع وصول كميات المياه المتسربة من المصادر المختلفة إلى باطن الأرض، مما أدى إلى تراكم المياه المتسربة بالقرب من سطح الأرض ووصولها إلى السطح في العديد من المواقع. وعلى ضوء ذلك وضعت الهيئة العليا البرنامج العلاجي للمشكلة، والذي يتكون من أربعة اتجاهات رئيسية، هي:

١. التحكم في المصادر المسببة لارتفاع منسوب المياه الأرضية.
٢. تخفيض منسوب المياه الأرضية المرتفع إلى مستويات آمنة،
٣. تنفيذ عدد من الإجراءات الوقائية لحماية المنشآت والمرافق العامة القائمة والمزمع إنشاؤها من آثار ارتفاع منسوب المياه الأرضية.
٤. وضع برنامج للمراقبة المستمرة لمنسوب ونوعية المياه الأرضية والسطحية، من خلال تطوير نماذج رياضية للتعرف على حركة المياه الأرضية الحالية ومناسيبها وتقدير حركتها في المستقبل.

مشاريع المياه الأرضية بحي لبن

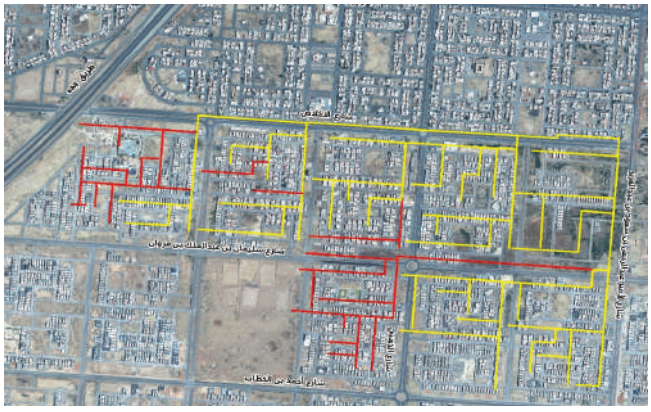

مشاريع المياه الأرضية بحي طويق

مشروع المياه الأرضية في أحياء لبن وطويق

مشروع المياه الأرضية في حي الدار البيضاء ومحيط مقبرة المنصورية

يتولى النظام استقبال المعلومات عبر ١٤٠٠ رقمية للعدّ المروري و٣٥٠ كاميرا رقمية للمراقبة والتحكم

تطبيق أحدث نظم إدارة الإشارات المرورية في ٤٢٠ تقاطعاً بالرياض

ضمن سعيها لتطبيق أحدث أنظمة النقل الذكي وبرمجة الإشارات المرورية في المدينة، تواصل الهيئة العليا تنفيذ مشروع إدارة الإشارات المرورية والتحكم بها في مدينة الرياض بالتنسيق مع أمانة منطقة الرياض ومرور منطقة الرياض.

ويشتمل المشروع على تطبيق نظام (ترانسويت Transsuite) الذي يتحكم بشكل مباشر في عدد كبير من التقاطعات المرورية يصل إلى ١٢ ألف تقاطع في آن واحد، ويجري استخدامه في عدد كبير من كبرى مدن العالم مثل: نيويورك، ومونتريال، وتورنتو، وهونج كونج، وغيرها، وحقق عدداً من الجوائز الدولية في مجال الإدارة المرورية، مثل جائزة الاتحاد الدولي للطرق لأنظمة النقل الذكية في عام ٢٠١٢، وجائزة الحلول الذكية من المنظمة الأمريكية للطرق في عام ٢٠١٣ وغيرها.

يعتبر نظام التحكم المركزي، بمثابة النظام الرئيس المعني بتحليل المعلومات المباشرة لتعداد الحركة المرورية، وإدارة الإشارات الضوئية، وضمان تتابعها والتحكم فيها لتحقيق انتظام حركة المركبات بين التقاطعات، وهو مرتبط بكاميرات المراقبة المرورية لمتابعة الحركة بشكل مباشر، وإدارة اللوحات الإرشادية على الطرق، ومتابعة ما يستجد من أحداث كالحوادث المرورية المفاجئة، إضافة إلى توثيق أعمال الحفريات والتعامل معها كجزء من انسيابية سير المركبات، إلى جانب رصد الحركة خلال أوقات الطوارئ والأزمات، وتوفير أولوية عبور للحافلات حسب الجدول الزمني المحدد لها دون التأثير على الحركة المرورية.

٣٥٠ كاميرا رقمية للمراقبة المرورية

يتولى النظام استقبال المعلومات المباشرة لحركة السيارات على الطرق في مدينة الرياض، عبر ٣٥٠ كاميرا رقمية للمراقبة المرورية، وأجهزة التحكم التي يتم تزويد الإشارات المرورية بها في المدينة، حيث يعمل النظام على تحليل هذه المعلومات بسرعة فائقة، ويحدد التوقيت الآني لكل إشارة مرورية، ينظّم تزامنها وتتابعها بما ينسجم مع تغير معدلات الحركة المرورية طوال ساعات اليوم في جميع التقاطعات المشمولة بالنظام في المدينة.

خاصية تتابع الإشارات الضوئية "الموجه الخضراء"

وبمشيئة الله، سيساهم النظام في زيادة فاعلية أداء شبكة الطرق في المدينة ورفع مستوى انسيابية الحركة المرورية عليها، وذلك من خلال تشغيله خاصية تتابع الإشارات أو ما يعرف بـ "الموجه الخضراء" على بعض المحاور الرئيسة في المدينة، وقدرته على تشخيص حالة الطرق بحسب ما يطرأ على كثافتها المرورية من تغييرات، مثل الحوادث المرورية والتغيرات المناخية.

١٤٠٠ كاميرا للعدّ المروري

كما يستخدم النظام ١٤٠٠ كاميرا رقمية خاصة بالتعداد المباشر للحركة المرورية، وقياس مستوى حركة المركبات على التقاطعات، وعدد السيارات على كل مسار من مسارات الطريق، بهدف توفير بيانات مباشرة ودقيقة حول أعدادها وحركتها على جميع اتجاهات كل تقاطع.

مشروع إدارة الإشارات المرورية والتحكم بها في مدينة الرياض

الأولوية لمركبات الطوارئ وحافلات النقل العام

ويتيح النظام إمكانيّة إدارة الحركة المرورية خلال الأزمات في المدينة وإعطاء الأولوية لمركبات الطوارئ، وعند وقوع حدث مفاجئ، مثل تعطل مركبة أو حادث مروري، يقوم النظام بالتخفيف من تدفق المركبات من التقاطعات المحيطة بموقع الحادث، ويسمح بتوجيه الحركة المرورية باستخدام اللوحات الإرشادية المبرمجة، أو عن طريق راديو المركبات من خلال التعامل المباشر مع معلومات حركة السيارات، كما يمتلك النظام القدرة على التصوير المباشر لجميع التقاطعات في المدينة، بهدف سرعة تحريك المركبات عن التقاطع المحدّد.

ويتضمن النظام خاصية إعطاء الأولوية لحافلات النقل العام ضمن مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام بمدينة الرياض – القطاروالحافلات، الذي تقوم الهيئة العليا على تنفيذه حالياً.

قراءة لوحات السيارات المطلوبة أمنياً

ويتميز النظام باشتماله على ١٧٥ كاميرا متخصصة بقراءة جميع لوحات المركبات، يتم نشرها على طرق المدينة لمتابعة الحركة المرورية بشكل مباشر، مما يتيح قراءة لوحات السيارات المطلوبة من الجهات الأمنية، ويصدر تنبيهاً حول كل سيارة منها ويتابع حركتها مباشرة عند دخولها نطاق تغطية الكاميرات التي تشمل مداخل مدينة الرياض وطرقها الدائرية وميادينها وجميع محاورها وتقاطعاتها ودوّاراتها الرئيسية.

رصد السرعات العالية على الطرق

كما يرصد النظام آلياً، المركبات التي تسير بسرعة عالية، ويتوقع منها تجاوز الإشارة الحمراء، بحيث يحول جميع إشارات التقاطع إلى الإشارة الحمراء، حتى عبور المركبة المخالفة، وذلك بهدف حماية للمركبات التي في المسارات الأخرى، علاوة على رصده الآلي للأحداث في منطقة تغطية هذه الكاميرات، مثل الحرائق، والفيضانات، أو التجمعات البشرية.

تقارير دورية حول الحركة المرورية

كما يقدم النظام تقارير دورية حول الحركة المرورية في المدينة، تشمل: عدد المركبات، ومعدلات السرعة، إضافةً إلى قدرة النظام على التعرف والتنبيه المباشر بأعطال الإشارات على التقاطعات، والتحكم في إدارة اللوحات الإرشادية على الطرق.

مراقبة وتحكم على مدى ٢٤ ساعة

ويدار النظام من وغرفة التحكم والسيطرة في مرور منطقة الرياض، والتي تعمل على مدار الساعة، عبر فريق متخصص في مجالات: هندسة النقل والمرور، وهندسة السلامة المرورية، والبرمجة، وفني الصيانة، سبق وأن تلقوا التدريب على تشغيل النظام في العديد من غرف الإدارة المرورية في عدد مدن عالمية مختلفة، حيث يتم عبرها متابعة الحركة المرورية والمراقبة والتحكم على التقاطعات بشكل مباشر، إضافة إلى الرصد المباشر لأعطال الإشارات المرورية، والتصوير والتبليغ عن الحوادث المرورية التي تقع على هذه التقاطعات.

إنجاز وتشغيل ١٨٥ تقاطعاً ضمن المشروع

وقد جرى حتى الآن إنجاز وتشغيل ١٨٥ تقاطعاً من بين ٣٥٠ تقاطعاً يشتمل عليها المشروع في المدينة، كما سيتحكم النظام بـ ٧٠ تقاطع خاصاً بحركة الحافلات ضمن مشروع النقل العام، ليصل العدد الإجمالي للتقاطعات المشمولة بالنظام ٤٢٠ تقاطعاً في المدينة، يكتمل إنجازها بنهاية العام المقبل بمشيئة الله.

٢ مليون مركبة تقطع ٩ ملايين رحلة يومياً في الرياض

ويأتي تنفيذ هذا النظام ، في ظل استمرار النمو السكاني لمدينة الرياض، وتوسع الرقعة الحضرية المصاحبة لذلك، فوفقاً لدراسات الهيئة العليا، فقد بلغ عدد سكان المدينة ٦,٥ مليون نسمة، وتجاوزت مساحتها العمرانية المطورة ١٤٠٠ كيلومترمربع، وقد صاحب هذا النمو ارتفاعاً في أعداد المركبات في المدينة التي وصلت إلى حوالي ٢ مليون مركبة، كما وصل عدد الرحلات المرورية على شبكة الطرق في مدينة الرياض إلى حوالي ٩ ملايين رحلة يومياً.

ومع استمرار التزايد السكاني والنمو الحضري وما يتولد عنهما من زيادة في حجم الحركة المرورية، يتوقع أن يرتفع عدد رحلات المركبات اليومية على الطرق في مدينة الرياض في عام ١٤٥٠هـ، إلى أكثر من ١٢ مليون رحلة يومياً، وبالتالي انخفاض متوسط سرعة المركبات على الطرق الرئيسية بالمدينة بمقدار النصف مقارنة بالوقت الحاضر.

استراتيجية متكاملة للنقل

وقد عمل "المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض" الذي أعدته الهيئة، على وضع استراتيجية متكاملة للنقل،

تتضمن تطوير شبكة الطرق التي يجري تنفيذها وفق خطط خمسية، وتنفيذ مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام (القطار-الحافلات) بكامل عناصره في مدينة الرياض، وتشغيل نظام الإدارة المرورية، الذي يهدف إلى رفع مستوى انسيابية الحركة المرورية، والتوظيف الأمثل لشبكة الطرق والحد من الاختناقات المرورية.

برنامج الإدارة المرورية

ويعتبر برنامج الإدارة المرورية من العناصر الرئيسية في نظام النقل، وجزءاً مكملاً لمنظومة النقل في المدينة، بما يشمله من برامج وتطبيقات خاصة بإدارة الإشارات المرورية، وتحسين مستوى الهندسة المرورية على الطرق، وتوفير وإدارة المواقف، ورفع كفاءة وأداء الطرق السريعة، وتطبيق أنظمة الضبط المروري، وتوظيف التقنيات المرورية الحديثة، فهو عبارة عن مظلة رئيسة يندرج تحتها عدد من البرامج والمشاريع في مختلف المجالات التقنية والهندسية.

إستراتيجية للسلامة المرورية

ويأتي تنفيذ الهيئة العليا لمشروع "نظام إدارة الإشارات المرورية والتحكم بها في مدينة الرياض" ضمن برامج «إستراتيجية السلامة المرورية" في "المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض" التي تعمل على رفع مستوى السلامة المرورية في المدينة، وتفعيل أوجه التنسيق والتعاون بين جميع الأجهزة المختلفة، للحد من الحوادث المرورية والتخفيف من عواقبها.

وتضمنت إستراتيجية السلامة المرورية، خططاً تنفيذية خمسية تشارك في تنفيذها كافة الجهات المعنية، وتشتمل على مجموعة من المحاور والمشاريع التي تغطي كلاً من محاور: إدارة السلامة المرورية، التنسيق بين الجهات المعنية، تطبيق الأنظمة المرورية، هندسة المرور، التعليم والتوعية، الإسعاف والعناية الطبية، سلامة المركبات، والبحوث والتقييم.

وتخضع كافة خطط ومشاريع إستراتيجية السلامة المرورية في المدينة، إلى إشراف ومتابعة اللجنة العليا للسلامة المرورية" التي تضم ١٠ جهات حكومية معنية بالسلامة المرورية في المدينة، وتعمل وفق رؤية موحّدة، وبرنامج مشترك، يوحّد جهودها ويوجهّها نحو تحقيق الأهداف التي وضعتها الإستراتيجية.

كاميرات العد المروري

كاميرات مراقبة الحركة المرورية

سوق المقيبرة أحد أشهر أسواق مدينة الرياض القديمة عام ١٣٦٢هـ

أحد المجمعات التجارية الحديثة بمدينة الرياض

إنجاز ٥٤٪ من أعمال مشروع قطار الرياض

تتواصل الأعمال في تنفيذ مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام بمدينة الرياض – القطار والحافلات، حيث يجري العمل حالياً على تنفيذ مشروع قطار الرياض، في أكثر من ٢٢٥ موقعاً على امتداد مسارات خطوط الشبكة الستة الممتدة بطول ١٧٦ كيلومتراً في مختلف أرجاء المدينة، وبلغت نسبة الإنجاز في المشروع حتى الآن ٥٤٪ بحمد الله.

تتسارع الخطى في تنفيذ أعمال مشروع قطار الرياض في كافَّة عناصره ومكوناته، إذ جرى حتى الآن إنجاز ٦٠ كيلو متراً من أعمال الجسور، و٤٤ كيلو متراً من أعمال الأنفاق، و٢٠ كيلو متراً من أعمال المسارات على سطح الأرض، في الوقت الذي تتواصل فيه الأعمال الإنشائية في كافة محطات المشروع البالغ عددها ٨٥ محطة بمختلف مستوياتها، وفي جميع مراكز المبيت والصيانة السبعة، حيث قاربت أعمال تشييد الهياكل الحديدية والخرسانية على الاكتمال في كل من المحطات ومراكز المبيت، في الوقت الذي شرعت فيها أعمال تنفيذ التمديدات الكهربائية والميكانيكية.

وفي جانب تغذية المشروع بالطاقة الكهربائية، أنهت الشركة السعودية للكهرباء إنشاء أربع محطات كهربائية جديدة وجاري العمل على تعزيز ثمان محطات قائمة حيث بلغت نسبة الإنجاز ٩٥ في المائة، كما تم تمديد ما نسبته ٨٥ في المائة من شبكات التغذية الكهربائية للمشروع.

ويشكل مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام بمدينة الرياض، إحدى الركائز الرئيسية في مستقبل مدينة الرياض الحضري والاقتصادي، وسيساهم بمشيئة الله، في تعزيز مقومات المدينة، ورفع مستوى جودة الحياة فيها إلى المستوى الذي يطمح إليه سكانها، وتيسير تنقل السكان إلى أعمالهم ومصالحهم وتوفير

أوقاتهم، والارتقاء بالعديد من قطاعاتها الحيوية، من خلال مُساهمة المشروع في تقليص استهلاك الوقود وتقليص استخدام السيارة الخاصة، والحد من التلوث البيئي الناجم عن عوادم السيارات، إلى جانب تشجيع المجتمع على ممارسة أنماط الحياة الصحية.

كما سياسهم المشروع في تطوير البُنية الاقتصادية للمدينة، وإطلاق إمكاناتها وقُدراتها التنافسية، وتحسين بيئة ومناخ الاستثمار فيها، وتعزيز مكانتها كوجهة للاستثمارات النوعية، فضلاً عن دوره في توليد فُرص العمل للمواطنين، وتوطين التجربة والخبرة، وإطلاق فُرص استثمارية واعدة في صناعة وتشغيل النقل العام، والخدمات والأنشطة المُرتبطة به، بما يتوافق مع توجهات "رؤية المملكة ٢٠٣٠" الرامية إلى تصنيف مدينة الرياض ضمن ٣ مدن سعودية بين أفضل ١٠٠ مدينة في العالم.

وصول الدفعات الأولى من عربات القطار

تتابع وصول الدفعات الأولى من عربات القطارات في مشروع قطار الرياض، البالغ عددها ١٩٠ قطاراً، تضم ٤٧٠ عربة، يتم تصنيعها من قبل ثلاثة من أكبر مُصنعي عربات القطارات في العالم، وهم: شركة SIEMENS الألمانية، وشركة BOMBARDIER الكندية، وشركة ALSTOM الفرنسية.

فبعد استكمال إجراء الاختبارات المصنعية للعربات بعد اكتمال تصنيعها، يجري شحن هذه العربات إلى المملكة، ونقلها إلى مدينة الرياض تباعاً وفق الجدول المعد لذلك ضمن المشروع بمشيئة الله تعالى.

ويجري تصنيع عربات القطار ضمن المشروع وفق تصاميم داخلية وخارجية عصرية، ومعايير عالمية لتحقيق أعلى درجات الراحة والأمان للركاب، بمشيئة الله، وشاهد وتحتوي كل عربة على مجموع متكاملة من الخدمات والتجهيزات تشمل: شاشات العرض الإلكترونية، وأنظمة المعلومات المرئية والسمعية للتواصل مع الركاب، ونظم الاتصالات والإضاءة والتكييف، إضافة إلى أنظمة التحكم في الأبواب الكهربائية، ونظم الأمن والسلامة، وكاميرات المراقبة داخل المقصورات.

وتتميز تصميم عربات قطار الرياض، بمراعاته لمتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وانسجامه مع متطلبات النظافة والصيانة وفق خصائص البيئة الطبيعية في مدينة الرياض، حيث جري تصنيع كافة عناصر وتجهيزات القطارات الداخلية والخارجية، وفق أحدث الموصفات وباستخدام المواد الأعلى جودة ومتانة، والأكثر تحملاً وملائمة للأحوال الجوية السائدة في المدينة.

تنفيذ كافة مراحل البُنية التحتية لمسارات حافلات الـ BRT

انطلاق أعمال تصنيع الحافلات من قبل شركتي "مرسيديس" و"مان" الألمانيتين

يشكل مشروع حافلات الرياض، العنصر الثاني من مشروع النقل العام بمدينة الرياض، الذي تقوم عليه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ويشتمل المشروع، على إنشاء شبكة للنقل بالحافلات تتكون من ٢٤ مساراً، وتمتد لـ ١٢٠٠ كيلو متراً لتغطي كامل مدينة الرياض، عبر ١٠٠٠ حافلة مختلفة الأحجام والسعات تبلغ طاقتها الاستيعابية الإجمالية ٩٠٠ ألف راكب يومياً، يتم تصنيعها وفق أعلى المواصفات من قبل كبرى شركات صناعة الحافلات في العالم.

وتتوزع شبكة الحافلات بين أربع مستويات مختلفة، بما يساهم في تعزيز دورها كرافد رئيسي لشبكة القطارات، ووظيفتها كناقل رئيسي للركاب ضمن الأحياء وعبر المدينة، وبما يحقق التكامل مع شبكة القطارات، ويتوافق مع التوسع المستقبلي للمدينة وخططها العمرانية، ويعزّز من عملية الربط بين مراكز التوظيف والمراكز التجارية بالأحياء، إضافة إلى دور هذا التقسيم في تقليل حجم حركة السيارات على الشوارع والطرق.

ومؤخراً، انطلقت أعمال تصنيع الحافلات من قبل شركتي "مرسيديس" و"مان" الألمانيتين، حيث وقعت (الشركة السعودية الفرنسية للمواصلات العامة) – التحالف الفائز بعقد توريد وتشغيل وصيانة مشروع شبكة الحافلات، عقداً مع شركة مرسيدس بنزوشركة مان الألمانيتين لتوريد ١٠٠٠ حافلة لتشغيل شبكة خطوط الحافلات في مدينة الرياض

كما تتواصل ضمن المشروع، استكمال أعمال توريد وتركيب أنظمة الاتصالات ومعلومات الرحلات للمشروع من قبل شركة ترابيزي السويسرية، وأعمال توريد وتركيب وصيانة نظام التذاكر الموحَّد للنقل العام (القطارو الحافلات) مع شركة اندرا الإسبانية.

وضمن المشروع تتسارع الأعمال في استكمال أعمال تنفيذ المرحلة الأولى من البُنية التحتية لمسارات الحافلات ذات المسار المخصص BRT في كلٍ من: طريق حمزة بن عبدالمطلب، وطريق ديراب، وطريق الخرج، وطريق الأمير محمد بن عبدالرحمن، في الوقت الذي بدأت فيه الأعمال التحضيرية لتنفيذ تعديلات الطرق في كل من المرحلتين الثانية والثالثة، وتنفيذ أعمال المحطات ضمن المشروع والبالغ عددها ٧٦٠٠ محطة توقف وانتظار.

دراسة الإجراءات المحفزّة لاستخدام النقل العام

تعمل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالتنسيق مع وزارة النقل وهيئة النقل العام والجهات المعنية الأخرى، على إنجاز العديد من الدراسات التي تُعنى بالجوانب المؤسسّية والتنظيمية بهدف توفير الأرضية المناسبة والملائمة لانطلاق مرحلة تشغيل مشروع النقل العام بمدينة الرياض.

فقد أنهت الهيئة، إعداد كل من "دراسة البناء المؤسسي لإدارة النقل العام في المدينة"، بهدف ضمان إدارة شبكة النقل العام بكفاءة وفعالية، وتعزيز قدرتها التنافسية، والمحافظة عليها واستدامتها، وتحقيق أهدافها في تسهيل تنقل السكان وتوجيه النمو الحضري للمدينة.

كما أعدت الهيئة دراسة عن الإجراءات المحفزة لاستخدام النقل العام، شملت حصر وتقييم الإجراءات والترتيبات المناسبة للتطبيق في المدينة، وأثرها على رفع نسبة استخدام النقل العام، ووضع البرنامج الزمني للتطبيق، وتحديد العوائد المباشرة التي يمكن الاستفادة منها في تكاليف تشغيل وصيانة مرافق شبكة النقل العام والتوسع المستقبلي بمشيئة الله.

وتواصل الهيئة، استكمال إعداد عدد من الدراسات الاقتصادية حول المشروع، ومن بينها "دراسة حول تحديد قيمة تذاكر الركاب"، و"دراسة ضوابط وآداب استخدام وسائط النقل العام"، و"دراسة استراتيجية أمن منشآت ومرافق شبكة النقل العام".

وبهدف تعظيم فوائد المدينة الاقتصادية من المشروع، تقوم الهيئة العليا بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار والجهات المشرفة على مشاريع النقل العام والسكك الحديدية بالمملكة، على تنفيذ إستراتيجية تهدف إلى نقل التقنية وتوطين الصناعات في قطاع النقل العام في المملكة، حيث تواصلت الهيئة مع ٢٠٠ شركة عالمية مختصة في تصنيع مكونات وقطع غيار أنظمة القطارات الرئيسية، بهدف تشجيع توطين هذه الصناعة في مدينة الرياض، وحتى الآن أبدت ٥٠ شركة من بينها، اهتمامها ورغبتها في الاستثمار محلياً في هذا القطاع.

"قطار الرياض" يطلق مبادرة للتعريف بثقافة النقل العام في المجتمع

بتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، أطلقت الهيئة أخيراً، حملة توعوية ضمن (مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام بمدينة الرياض – القطار والحافلات)، تهدف إلى تعريف سكان مدينة الرياض بالمشروع وأهميته، وتعزيز شراكتهم الفعلية معه، وتهيئة الظروف الملائمة لانطلاقه وتشغيله والتحفيز على استخدامه والمحافظة عليه وفق الضوابط والآداب التي وضعت لذلك.

وتضمنت الحملة، اطلاق "مبادرة للتعريف بثقافة النقل العام في المجتمع" بالتعاون مع وزارة التعليم، تعنى بنشر الوعي بثقافة استخدام النقل العام بين طلاب مختلف مراحل مدارس التعليم العام للبنين والبنات والجامعات في مدينة الرياض.

وتستند المبادرة على اختيار عدد من الخريجين الجدد من طلاب وطالبات جامعة الملك سعود وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، كـ (سفراء وسفيرات متطوعين لمشروع النقل العام بمدينة الرياض) ليتولوا مهمة تقديم المبادرة أمام نظرائهم الطلاب في المدارس والجامعات مدينة الرياض.

واشتملت المبادرة على تنظيم عدد من الورش واللقاءات لتأهيل وتدريب ١٥٠ طالباً وطالبة من الخريجين، لإكسابهم الخبرة والمهارة في جوانب الإلقاء والتواصل مع المجتمع، وتعزيز قدراتهم ومهاراتهم الذاتية في تقديم المبادرة والتعريف بمشروع النقل العام في مدينة الرياض، وأهميته وعناصره ومكوناته وأثره في تغيير جودة ونمط في المدينة بمشيئة الله.

كما تضمنت المبادرة زيارات ميدانية ، قام بها "سفراء وسفيرات المشروع"، إلى جامعة الملك سعود وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن ومدارس التعليم العام للبنين والبنات في بمدينة الرياض، لتقديم عروض تثقيفية وبرامج توعوية وأنشطة تفاعلية حول ثقافة النقل العام أمام الطلاب والطالبات.

مرجع علمي للارتقاء ببيئة المدن العمرانية

دليل إرشادي للتصميم العمراني في محاور النقل العام بمدينة الرياض

يعتبر التصميم العمراني أحد الأدوات الرئيسية التي ترسم أسلوب المعيشة في المدن العصرية الحديثة، وتساهم عناصره التي من أبرزها: واجهات المباني، وفرش الشوارع والتشجير والرصف والإنارة، والفراغات العمرانية، ومحاور الحركة، في الرفع من مستوى جودة الحياة بالمدن من خلال توفير بيئة عمرانية ملائمة للسكان وجاذبة وآمنة.
ويمثل مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام بمدينة الرياض – القطار والحافلات، الذي تقوم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على تنفيذه، فرصة نادرة أمام مدينة الرياض لإحداث للارتقاء بيئتها العمرانية، وبيئة المشاة بشكل خاص على امتداد الطرق التي تمر بها مسارات النقل العام سواءً القطارات أو الحافلات، حيث يتميز المشروع بشموله على إجراء تحسينات عمرانية مباشرة على البنية التحتية للشوارع التي تحتضن محاور النقل العام في المدينة، مما سيساهم بمشيئة الله في رفع مستوى جودة الحياة بشكل عام في المدينة، والتشجيع على النمط الصحي للحياة، وتوفير البيئة الملائمة لممارسة التنزه ورياضة المشي، وتنشيط حركة السياحة والترفيه ودعم الأنشطة الثقافية في المدينة، بما ينسجم مع توجهات (رؤية المملكة ٢٠٣٠) بتصنيف مدينة الرياض ضمن أفضل ١٠٠ مدينة في العالم.

أدى النمو العمراني المتسارع في مدينة الرياض، إلى التأثير على مستوى التصميم العمراني في المدينة، وجعل شوارع وطرق المدينة أكثر ملائمة لتتنقل بالسيارات بدلاً من وسائل النقل العام أو المشي، مما تطلب تحسين مستوى التصميم العمراني بمدينة الرياض، من خلال مراجعة الضوابط والقواعد الإرشادية للتصميم العمراني في الأحياء السكنية، لإعطاء شبكات المشاة المنظّمة والمتصلة الأولوية، وتحسين الصورة البصرية للطرق وإضفاء المزيد من العناصر الجمالية في المدينة.

وقد أصدرت الهيئة العليا كتاب "الدليل الإرشادي للتصميم العمراني لمحاور النقل العام – القطار والحافلات، ليكون مرجعاً يستفاد منه في جميع أعمال التطوير وتحسين البيئة العمرانية على امتداد تلك المسارات بشكل خاص وفي التصاميم الخاصة بالطرق في جميع أنحاء المدينة بشكل عام.

تحسين تصميم ممرات المشاة والتقاطعات

ويستهدف كتاب "الدليل الإرشادي للتصميم العمراني لمحاور النقل العام" نشر المعرفة العلمية والعملية للمختصين في أمانات المدن والبلديات والباحثين وطلاب الجامعات والمكاتب الاستشارية الهندسية سواء في مدينة الرياض أو مدن المملكة الأخرى، في جوانب تحسين وتصميم ممرات المشاة، ومعالجة التقاطعات ونقاط التجمع، والعمل على الرفع من مستوى السلامة والأمان لعبور المشاة، في الوقت الذي يضع فيه الضوابط اللازمة لتصميم الطرق والفراغات العمرانية بما يراعي الأنشطة والاستعمالات القائمة والجوانب البصرية والاعتبارات الاجتماعية

وصدر كتاب الدليل الإرشادي للتصميم العمراني لمحاور النقل العام" في سبعة فصول من ٢٥٠ صفحة، ويهدف بصورة

رئيسية إلى توفير أسس وموجهات تصميمية لمساندة أعمال تصميم مسارات مشروع النقل العام في المدينة، والاستفادة من تلك الأسس والموجهات عند إعداد التصاميم الخاصة بالطرق في جميع أنحاء المدينة.

أسس جوهرية للتصميم العمراني في محاور النقل العام

يسعى الدليل الإرشادي إلى تحقيق سبعة أسس جوهرية للتصميم العمراني في محاور النقل العام بمدينة الرياض، تشمل:

- الشمولية واستيعاب جميع وسائل النقل بمستوياتها المختلفة.
- إعطاء الأولوية للمشاة وتغليبها على حركة المركبات.
- مراعاة السلامة وسهولة الحركة الوصول ووضوح الحركة خلال الفراغات العامة وممرات المشاة.
- مراعاة التكوين الحضري المحيط (استعمالات الأراضي، الكثافة، نوعية الفراغات العامة.. الخ) .
- تكوين بيئة ملائمة للمشاة، وخلق وفراغات عامة جاذبة تنبض بالحيوية، وتحفزعلى المشي واستخدام وسائل النقل العام .
- إضفاء هوية محلية وإحساس مميز بالمكان، بما يعكس التراث العمراني المميزللمدينة.
- مراعاة الاستدامة وجوانب الصيانة باستخدام المواد والمنتجات المتينة المحلية سهلة الصيانة والصديقة للبيئة.

انسجام مع دراسات وخطط المدينة

استند الدليل الإرشادي لمحاور النقل العام بمدينة الرياض، إلى تحليل شامل للأوضاع العمرانية الراهنة لهذ المحاور، وإلى الخطط والدراسات الأساسية التى أجرتها الهيئة العليا في وقت سابق في هذا الجانب، وذلك لضمان إتساق وانسجام معايير التصميم العمراني في محاور النقل العام مع مخرجات أعمال التخطيط والدراسات المقرة في المدينة، وشملت هذه الخطط والدراسات:

- "المخطط الهيكلي لمدينة الرياض حتى عام ٢٠٣٠" المنبثق من "المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض".
- "دراسة تقييم التكامل الحضري والتخطيط حول محيط محطات مشروع النقل العام بمدينة الرياض".
- "خطة تطويروسط مدينة الرياض".

مبادئ التصميم الرئيسية

ضم الفصل الثاني من الدليل الإرشادي، مجموعة من مبادئ التصميم الرئيسية والموجهات الإشادية المعمول بها في العديد من البيئات العمرانية الناجحة في كبرى مدن العالم، وتشمل:

- الإستدامة: إنشاء بيئة يتناغم وجودها مع المتطلبات الاجتماعيتة والاقتصتادية للأجيال القادمة.
- البيئة: تقليص التأثيرعلى البيئة الطبيعية القائمة وتحسين اسخدام الموارد الطبيعيتة المتاحة.

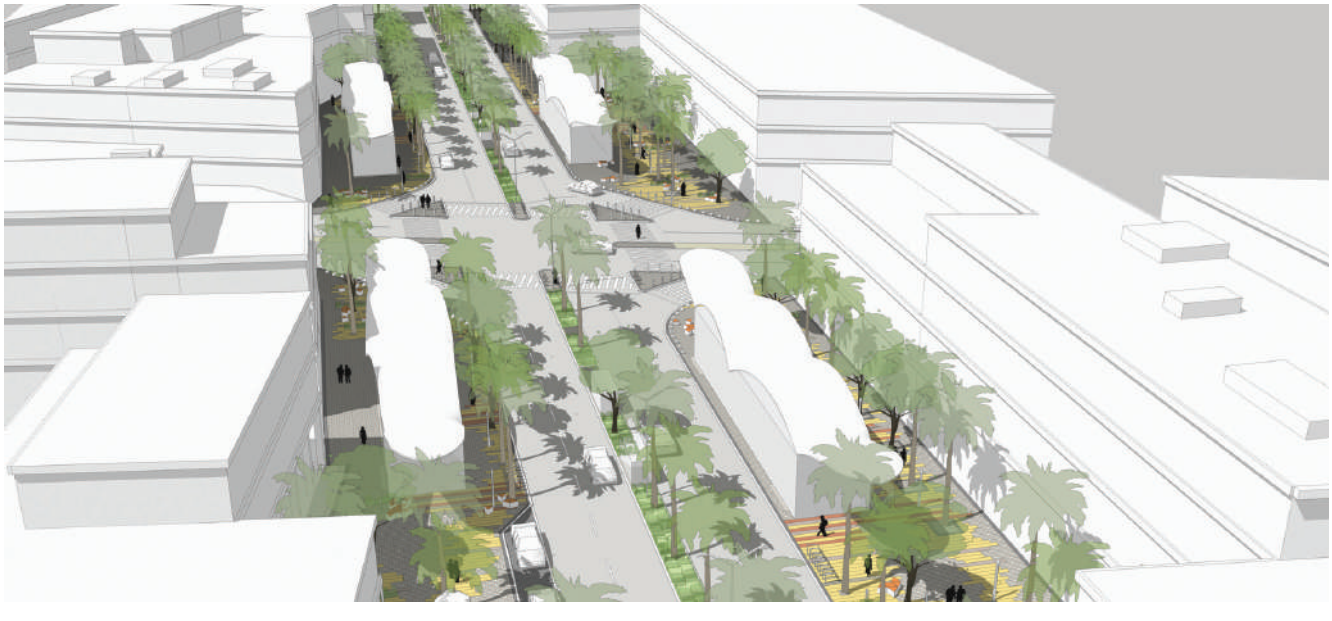

- الصحة والسلامة: خلق بيئة آمنة، وتعزيز الصحة من خلال تقليص اسخدام السيارات في الرحلات ومن ثم تقليص مستويات التلوث الناجم عن عوادم السيارات.
- الإزدهار: تطوير الفراغات العمرانية بما يسهم في الازدهار البيئي والثقافي والاقتصادي للمدينة.
- الشمولية: إشراك وشمول كافة فئات المجتمع ومشاركتهم في تطوير وصناعة مستقبل المدينة.
- الوضوح: وضع إرشادات واضحة وبسيطة لحركة المشاة في الفراغات العامة.
- قابلية وسهولة الصيانة: اسخدام المواد والمنتجات المحلية المناسبة وسهلة الصيانة.
- سهولة الربط والاتصال: إنشاء مناطق جديدة ترتبط ببعضها البعض بشكل إيجابي على المستوى المحلي في مختلف أرجاء المدينة.
- سهولة الوصول: دعم وصول كافة فئات المجتمع بما يشمل ذوي الاحتياجات الخاصة، إلى كافة المناطق وفي جميع الأوقات بيسر وسهولة.
- الإحساس بالمكان: إضفاء هوية محلية وإحساس مميز بالمكان يعكس التراث الغني والنسيج العمراني للمنطقة.
- الأولوية: إنشاء بيئة تعطي الأولوية للمشاة والدراجات وللرحلات متعددة الوسائط على رحلات السيارات..
- التنوع: إنشاء مساحات متنوعة مثيرة للإعجاب والاستمتاع.
- الجودة: الاستعانة بالمواد الجيدة والفرش والنباتات لدعم بيئة آمنة إيجابية للفراغات العامة.
- المرونة: توفير أماكن يمكن أن تتحول وتتأقلم مع المستجدات بيسر وسهولة.

منهجية التصميم

تناول الفصل الثالث من الدليل، أوضاع التصميم العمراني للشوارع بمختلف فئاتها بناءً على الكثافات العمرانية واستعمالات الاراضي، وعرض أنواع الشوارع العمرانية، وتقسمات الفراغات العامة، وفقاً لآلية "صندوق الأدوات" الذي يحدد مجموعة كبيرة من التفاصيل والأبعاد والكميات والمعلومات الإضافية لعناصر الفرش المعماري للشوارع بما يوفر موجهات ارشادية مميزة وعملية عند التعامل مع أي وضعية معينة على طول المسار.

كما قدّم الفصل نماذج من تصاميم كل من: المظهر العام للشوارع، الجزر الوسطية، التشجير، الأرضيات، مقاعد الجلوس، صناديق المهملات، حاملات الدراجات، الحواجز، أحواض النباتات، برادات المياه، الإنارة، اللوحات الإرشادية، لوحات المعلومات، الإعلانات والمظلات المركبة.

طبقات التصميم المستهدفة

يستعرض الفصل الرابع فلسفة التصميم المرتكزة على التجزئة أو التفكيك الى طبقات تعكس التسلسل الهرمي لمستويات عناصر الفراغات المختلفة، وتشتمل على ثلاثة طبقات من التصميم، تهدف إلى ترتيب الفراغات العامة وفق تدرج لعناصر مكونات المظهر العام للشوارع، وتشمل هذه الطبقات ما يلي:

١. طبقة أساس تشكل البنية التحتية للفراغات من خلال المواد والفرش وانماط التشجير وتجهيزات الانارة.
٢. طبقة الصورة المميزة للشارع مثل ألوان وأشكال وعناصر الفرش.
٣. طبقة الهوية المحلية أو الشخصية العمرانية والتي تنفرد بها الشوارع والفراغات والميادين ومحيطها مثل المجسمات الجمالية الانماط المميزة في التبليط .

وستوفر هذه الطبقات فى مجموعها، نسقاً متتابعاً من الفراغات والممرات العامة المشوّقة والمؤثرة والتي ستسهم بمشيئة الله، فى بناء نسق إبداعي متناغم ومنطقي لعناصر تنسيق الشارع ، مع توفير مرونة في لغة التصميم وتعبيراته وملامح هويته، بما يتناسب مع أهمية الشارع ، وبما يحفظ لمختلف عناصره ومكوناته التصميم والطابع المشترك والهوية الأساسية الموّحدة.

ارشادات و معايير التصميم

يتناول الفصل الخامس من الدليل مجموعة من الإرشادات والمعايير التصميمية لعناصر محاور النقل العام، مثل: حارات مرور السيارات وأبعادها، مواقف السيارات، التقاطعات، مرافق المشاة وراكبي الدراجات، طرق الوصول المحلية، مداخل المباني والعقارات، معابر المشاة وسائقي الدراجات، طرق وصول المشاة .

كما ضم الفصل، شرحاً لعناصر الفرش المعماري للفراغات العامة، بما يشمل تحقيق متطلبات الوصول الشامل لذوي الإعاقة الحركية والبصرية، إلى جانب عرض عناصر التنسيق النباتية وأنواع ومواصفات التشجير، والعناصر والمجسمات الجمالية، وأحجام وأنواع الإضاءة لفرش الطريق، وعناصر الدعاية والإعلان واللوحات الارشادية ، ومواصفات ومعايير كبائن المرافق.

تصاميم نموذجية

يشرح الفصل السادس كيفية تطبيق الارشادات العملية الموضحة في الفصول السابقة على نماذج معينة من الشوارع،

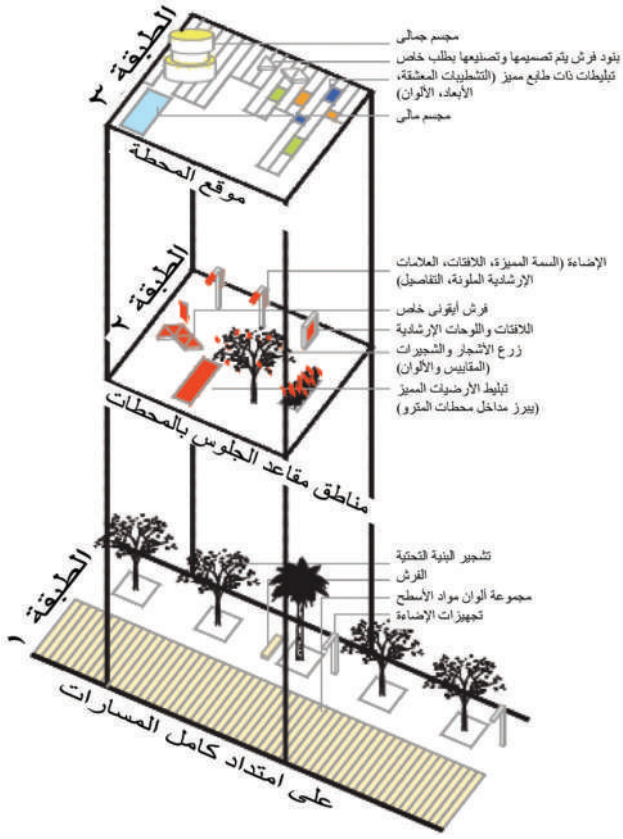

حيث يعرض ستة أمثلة لمسارات نموذجية مع التقاطعات، تغطي كافة الأوضاع العمرانية المشابهة على امتداد محاور النقل العام في المدينة.

مثال نموذجي لاستخدام هذا الدليل

قدم الفصل السابع من الدليل، إرشادات لمستخدمي الدليل، تشرح الخطوات الخاصة بكيفية المزج بين العناصر المختلفة الواردة في الدليل، بما يشكل أساساً لتصميم المحاور والتقاطعات. ويتعزز محتوى هذا القسم من خلال جداول ومجموعات أدوات بالإضافة إلى مبادئ وإرشادات التصميم ذات العلاقة.

وقد أتاحت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الحصول على نسخة الكترونية من الدليل الإرشادي بالغتين العربية والانجليزية، وذلك عبر موقع الهيئة على الرابط التالي للنسخة العربية: https://goo.gl/7Bv2r0

وعلى الرابط التالي للنسخة الانجليزية: https://goo.gl/ZEtMjs

قرية الأسرة التراثية

وطننا أمانة ..
نرعاها جيلاً بعد جيل